جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

ـ الدورة المحاسبية ـ

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير

رجراج وهيبة
أستاذة محاضرة "قسم ب"

السنة الجامعية: 2017- 2018

فهرس المحتويات

المقدمة

القصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة المالية

I. مدخل إلى نظرية المحاسبة
1. الإنتقال من البحث عن المبادئ إلى إنشاء المعايير
2. هيكل نظرية المحاسبة
3. أسس و مبادئ مسك المحاسبة المالية

II. عموميات حول النظام المحاسبي المالي
1. تعريف النظام المحاسبي المالي
2. خصائص النظام المحاسبي المالي و أهدافه
3. الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي و مجال تطبيقه
4. مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي

III. الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية
1. تعريف القوائم المالية و أهدافها
2. عناصر القوائم المالية
3. عرض و تقديم القوائم المالية

الفصل الثاني: الدورة االمحاسبية

I. أساسيات الدورة المحاسبية
1. أنواع العمليات المالية
2. مراحل الدورة المحاسبية
3. المستندات المحاسبية
4. أنواع الحسابات

II. الدفاتر المحاسبية
1. الميزانية الإفتتاحية
2. التسجيل في دفتر اليومية
3. الترحيل إلى دفتر الأستاذ
4. إعداد ميزان المراجعة
5. الميزانية الختامية

III. التسوية الجردية للإيرادات والمصاريف

1. قيود التسوية الجردية
2. التسوية الجردية للإيرادات والمصاريف

IV. إعداد القوائم المالية

1. قائمة الدخل
2. قائمة التغيرات في حقوق الملكية
3. قائمة المركز المالي (الميزانية)
4. قائمة تغيرات الخزينة
5. الملاحق

V. إقفال الحسابات

1. الحسابات الحقيقية (الدائمة)
2. الحسابات الإسمية (المؤقتة)
3. إقفال حساب الأرباح والخسائر (ملخص الدخل)
4. إقفال حساب المسحوبات الشخصية

المقدمة:

ينظر للمحاسبة كونها وظيفة إجتماعية قديمة تتزايد أهميتها في الحاضر و المستقبل بتزايد حجم تأثير المعلومات المالية التي تقدمها لمتخذي القرارات و من يرتبط بهم و يتأثر بقراراتهم، و تتوسع الأهمية و التأثير كلما توسعت المنشآت و ازداد عددها و اختلفت أنواعها و نشاطاتها.

و في ظل التطورات المتسارعة في مجال الأعمال و التجارة العالمية التي يشهدها العالم في القرن الحادي و العشرين ، أصبح علم المحاسبة من العلوم الأساسية التي لها دور هام و بارز نظرا لما يوفره من معلومات مالية وغير مالية تساعد العديد من الأطراف ذات العلاقة داخل و خارج المنشأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

و مع الاتجاه المتنامي للعولمة، تم تبني معايير المحاسبة الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم و الالتزام بتطبيق هذه المعايير و تتفاعل البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا إيجابيا و مضطردا مع البيئة الدولية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و غيرها، و قد حقق هذا التفاعل نتائج إيجابية. و لتطوير هذا التفاعل و زيادته و تعميق مجالاته في جوانب أخرى مكملة فإن الأمر يتطلب توافق البيئة الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية و الإيفاء بمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة المالية

إن ظهور الثورة الصناعية و التقدم الذي شهدته أوروبا و العالم بعدها أدى إلى تعاظم دور المحاسبة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للدول، و لغاية العام 1920 انحصر اهتمام المحاسبة في الجانب العملي فقط (جانب الممارسات التطبيقية للمحاسبة الذي كان يقود المهنة المحاسبية)، إلا أنه بعد هذا التاريخ و نتيجة ظهور مشاكل تطبيقية نتيجة التوسع الذي شهدته بيئة الأعمال في كافة المجالات الاقتصادية و التجارية و الصناعية توجهت الأنظار إلى الجانب الفكري للمحاسبة ليكون أساس يستند إليه في حل المشاكل.

I. مدخل إلى نظرية المحاسبة

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، بدأت تتبلور ملامح جديدة في دراسة نظرية المحاسبة و البحث المحاسبي عموما، فسابقا اقتصرت البحوث المحاسبية على محاولات إيجاد مجموعة مبادئ محاسبية مقبولة عموما« GAAP* » تكون أساسا لإثبات محاسبي متسق و دليلا لمواجهة المشاكل المستجدة. و لكن جميع تلك المحاولات قد باءت بالفشل. لذلك تحول البحث المحاسبي من البحث عن المبادئ المحاسبية إلى البحث عن أهداف التقارير المالية و المعايير المحاسبية.

1. الانتقال من البحث عن المبادئ إلى إنشاء المعايير

توضح الأبحاث المحاسبية ثلاث مراحل متتالية في محاولات صياغة النظرية المحاسبية:

- مرحلة مساهمات الإدارة (1900-1930): حيث تمتعت إدارة الشركات المساهمة غالبا بسيطرة تامة على اختيار المعلومات المالية و حددت مفهوم و مضمون الإفصاح بما يتناسب و مصالحها.
- مرحلة مساهمات المجمعات المحاسبية المهنية و العلمية (1933-1973): حيث بذلت جهود بحثية مكثفة لإيجاد مبادئ محاسبية مقبولة عموما « GAAP ».
- مرحلة تسييس عملية إنشاء و تطوير المعايير المحاسبية (منذ عام 1973 و حتى اليوم): حيث تم التخلي – علميا و رسميا- عن البحث لإيجاد مبادئ محاسبية مقبولة عموما.

---

*GAAP : Generally Accepted Accounting Principles (المبادئ المحاسبية المقبولة عموما).

و تم تبني مدخل وضع إطار مفاهيمي نظري يعد "دستورا" موجها للتطوير المحاسبي المستقبلي في صياغة معايير محاسبية تمثل حلولا متناسقة للمشاكل المحاسبية المعاصرة، و يكون هذا الإطار المفاهيمي في الوقت نفسه دليلا لتطوير حلول متناسقة للمشاكل المحاسبية المستجدة.

ظهرت عملية تسييس إصدار المعايير لدى العديد من الدول و المنظمات الدولية مثلا :

- في الولايات المتحدة الأمريكية: تكوين هيئة معايير المحاسبة المالية FASB و تكوين هيئة معايير المحاسبة الحكومية GASB، وتوجَه المنظمة الحكومية SEC، لجنة الاستثمارات و البورصة. نحو إلزامية التطبيق من قبل الشركات المتعاملة في الأسواق المالية.
- و في المملكة المتحدة: تكوين هيئة معايير المحاسبة ASB، التي تصدر معايير باسم" بيان الإجراء المحاسبي المعياري " SSAP" ، تلتزم بتطبيقه مهنة المحاسبة.
- تكوين لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، تصدر منذ تكوينها عام 1973 معايير، و لقد تبنت غالبية الدول العربية المعايير المحاسبية الدولية.

و قد تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC (international accounting standards commitee) على يد المؤسسات المحاسبية الرائدة في عشر دول و هي أستراليا، و كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان ، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، إيرلندا، و اتخذت اللجنة مدينة لندن مقرا لها و تضم حاليا أكثر من 143 منظمة محاسبية في أكثر من 104 دولة، و يضم مجلس الإدارة 17 عضوا ، منهم 09 أعضاء من الدول المتقدمة و 03 أعضاء من الدول النامية و05 أعضاء من منظمات أخرى، و هي الهيئة المستقلة الوحيدة التي عهدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية إصدار معايير محاسبية دولية.

و يمكن تلخيص الهدف المركزي لـــ IASC في التوحيد المحاسبي على أساس دولي لكي يتم تحسين التقارير المالية و القدرة على اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين في الأعمال الدولية.

وفي أفريل 2001 تم إعادة هيكلة اللجنة، وأصبحت تحت تسمية مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB (International Accounting Standards Board) وتتمثل مهامها في:

- إعداد، نشر، وتعديل المعايير المحاسبية الدولية.
- نشر مذكرات الإيضاح حول مشاريع المعايير المحاسبية الدولية الجارية.
- إعداد إجراءات معالجة التدخلات .
- تشكيل كل أنواع اللجان الاستشارية المتخصصة لإبداء رأيها حول المشاريع المهمة.
- القيام بالدراسات في الدول المتقدمة والناشئة للتأكد من قابلية المعايير المحاسبية للتطبيق و مدى صلاحيتها.

2. هيكل نظرية المحاسبة

قدمت هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بين 1978- 1985 ستة تقارير تمثل أساسا مترابطا و متكاملا لهيكل نظرية المحاسبة بغرض تحسين و ترشيد الممارسات المحاسبية الجارية و تطوير حلول متناسقة للمشاكل المستجدة التي تواجهها المهنة.

و انطلاقا من تلك التقارير اعتمدت خطة البحث عن الأهداف و المعايير هيكلا لنظرية المحاسبة يقسم إلى ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: يمثل البنية التحتية لنظرية المحاسبة و يتكون من:

- أهداف التقارير المالية .
- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .
- مفاهيم و عناصر القوائم المالية الأساسية.

المستوى الثاني: يمثل البناء الرسمي لنظرية المحاسبة و يتكون من:

- الفروض المحاسبية
- المبادئ و القيود المحاسبية
- المعايير المحاسبية مع ملاحظة أنها تمثل الجسر الذي يربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

المستوى الثالث: يمثل الجانب التطبيقي ، و يتكون من:

- إجراءات تطبيق المعايير المحاسبية
- إعداد القوائم المالية الأساسية، باعتبارها تمثل مخرجات العملية المحاسبية، فهي أداة توصيل المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين لتساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

و يجدر التنويه بأن تلك المستويات الثلاثة، متسقة منطقيا فيما بينها، كي تحقق الأهداف الموضوعة بتقديمها معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، كما تقدم تغذية عكسية تسمح بالتقييم و التحسين المستمر.

الشكل رقم 1: هيكل نظرية المحاسبة

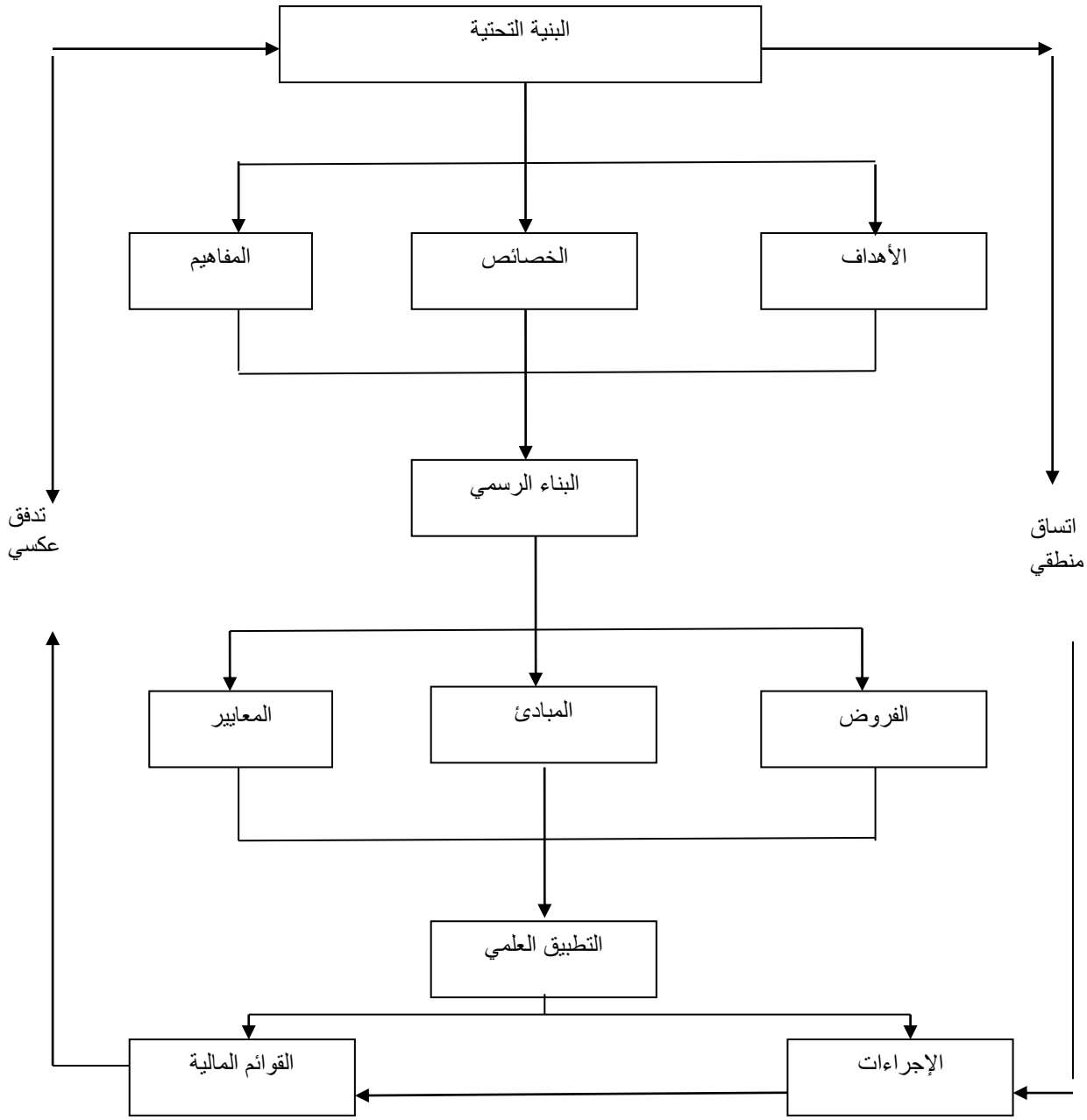

لمصدر: رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003 ،عمان، الأردن، ص: 10

3. أسس و مبادئ مسك المحاسبة المالية

3ـ1ـــ تعريف المحاسبة المالية و أهدافها

تعود فوائد تحديد مفاهيم المحاسبة المالية أساسا إلى الجهة المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة المالية. إذ أن المفاهيم تضع إطارا عاما ترتبط به كافة المعايير بما يكفل اتساقها مع بعضها البعض. و فضلا عن ذلك فإن الإطار الفكري للمفاهيم يعتبر ذا فائدة لأطراف أخرى أيضا بما في ذلك من يتولون إعداد القائمة المالية و من يتولون مراجعتها و من يستخدمون المعلومات التي تشملها.

- عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين" AICPA " المحاسبة على أنها فن تسجيل و تبويب العمليات و الأحداث بطريقة معبرة و بصورة أرقام ذات قيم نقدية تحمل أو يحمل جزءا منها على الأقل طبيعة مالية ثم تفسر النتائج التي تحصل نتيجة تلك العمليات.
- عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة " AAA " المحاسبة على أنها عملية تحديد و قياس و نقل المعلومات و البيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين من البيانات.
- المحاسبة المالية هي العلم الذي يبحث في تحليل المعاملات المالية و تسجيلها و تبويبها و تلخيصها و عرضها بما يسمح بتوفير البيانات لمتخذي القرارات سواء من داخل المنشأة أو خارجها عن طريق نشاط المنشأة و مركزها المالي مما يساعد على اتخاذ القرارات.
- المحاسبة هي تقنية من التقنيات الكمية للتسيير، تقوم بتسجيل، تصنيف ، تبويب و تلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي ، بهدف إعداد الميزانية و جدول حسابات النتائج و الكشوف المالية الملحقة، فالمحاسبة نظام معلومات لأغراض التسيير و اتخاذ القرارات.

و تهدف المحاسبة بشكل عام إلى توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات وإزاء هذا التعريف فإن مهمة المحاسبة الرئيسية هي توفير معلومات مفيدة، و لكي تقوم بهذه المهمة فإن ذلك يتطلب وجود منهجية متكاملة، أما دور المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات فتأتي عن طريق صنع القرار الذي يقدم على شكل بديل أو معلومة لأصحاب المصالح (المستفيدين) و من لهم علاقة بهذه المعلومة و الذين بدورهم يقومون باتخاذ القرار.

و يتمثل المستفيدين من المعلومات التي تقدمها المحاسبة المالية في:

- أطراف خارجية: و تشمل الأشخاص المعنيين أولا بالمعلومات و من أجلهم بالدرجة الأساس تقوم المحاسبة المالية بوظيفتها، كالمستثمرين و المقرضين و الدائنين و الجهات الحكومية و غيرها.
- أطراف داخلية: و تشمل الإدارة و أقسام الإحصاء و البحث و التطوير و العاملين في الشركة.

إن الهدف العام للمحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات و يمكن تشخيص ثلاثة أهداف نوعية تتدرج ضمن هذا الهدف هي:

- توفير معلومات مفيدة للقرارات الاستثمارية و التمويلية.
- توفير معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية
- توفير معلومات مفيدة عن موارد الشركة و التزاماتها.

و من المعروف أن هذه المعلومات المفيدة التي تقدمها المحاسبة تجري عن طريق القوائم المالية الواجب على الشركة إعدادها و تقديمها نهاية كل فترة مالية، و هذه القوائم المالية نص عليها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.

3ـــ2ـــ الفروض و المبادئ المحاسبية

باعتبار المحاسبة المالية فرع من فروع المعرفة، لابد أن تبنى على إطار نظري يعتمد عليه في إرساء القواعد المحاسبية و تطبيقاتها العملية، حيث تعرف هيئة معايير المحاسبة المالية " FASB " هذا الإطار بكونه "....دستور و نظام متماسك منطقيا من الأهداف و الأساسيات المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير متسقة و أن تصف طبيعة و حدود المحاسبة المالية و القوائم المالية"

و يشمل الإطار النظري أو المفاهيمي للمحاسبة المالية الذي تمتد جذوره إلى نظرية المحاسبة على الفروض المحاسبية ، و المبادئ المحاسبية و بعض المفاهيم الأساسية في المحاسبة.

تعتبر الفروض و المبادئ المحاسبية قواعد عرفية تطورت مع الزمن، شأنها في ذلك شأن المحاسبة مما أدى إلى رفض بعضها و ظهور أخرى جديدة، و هي تقترح في الأصل من طرف المختصين (خبراء و هيئات) و يتفق عليها مع مستعملي القوائم المالية و ممثلي مختلف الأنشطة الاقتصادية ، و تتصف هذه المبادئ بالقوة القانونية، حيث أن البيانات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة (جداول، قوائم مالية...الخ) لن تحضى بالقبول إلا إذا ثبت تطبيق هذه المبادئ عليها.

- **الفروض المحاسبية:** الافتراض هو تعبير يحتمل القبول و الرفض، و يجري وضع الافتراضات من أجل فهم الظروف و الأحداث المحيطة أو تثبيتها و بناء أفكار أو ظروف في ضوئها لتساعد في تحقيق الأهداف أو التوصل إليها.

و تمثل الفروض المحاسبية القواعد الرئيسية التي تقوم عليها المحاسبة المالية، كما أنها تمثل الأساس الذي تقوم عليه كل من المبادئ و الطرق المحاسبية و تشمل هذه الفروض كل من:

- الشخصية الاعتبارية للمشروع أو الوحدة الاقتصادية.
- فرض الدورية أي تقسيم حياة المشروع إلى فترات دورية متساوية.
- فرض الاستمرارية أيأن المشروع يستمر في مزاولة نشاطه إلى تاريخ غير محدود.
- فرض استخدام الوحدة النقدية.

- **المبادئ المحاسبية:** هي قواعد و أحكام عامة للقرارات المحاسبية تشتق من كل من الأهداف و المفاهيم المحاسبية و تساعد في وضع الفروض الفنية لتسجيل العمليات المالية و المحاسبية عليها و الإبلاغ عنها، يستند عليها المحاسب في كل قراراته و أداء وظيفتي القياس و الإفصاح.

و هي مبادئ أساسية انبثقت عن الفروض المحاسبية و تعتبر مفسرة و مكملة لها و من أهمها:

مبدأ التكلفة التاريخية – مبدأ الاستحقاق – مقابلة الإيرادات بالمصروفات – مبدأ الحيطة و الحذر – مبدأ الثبات.

- **الطرق المحاسبية:** و تعني وجود مجموعة من الطرق البديلة لتطبيق المبادئ المحاسبية، أي أن هذه الطرق المحاسبية لا تتناقض مع الفروض أو المبادئ المحاسبية المذكورة آنفا بل أنها مستمدة من هذه الفروض و المبادئ و متجانسة و متسقة معها بالكامل(مبدأ ثبات الطرق) .

3ـ3ـــ الدورة المحاسبية و مقومات نظام المعلومات المحاسبية

- **الدورة المحاسبية:** يجري العمل المحاسبي ضمن سلسلة متتابعة من العمليات المرتبطة بالأحداث ذات الطابع المالي التي تكون الشركة طرفا فيها تسمى الدورة المحاسبية. و الدورة المحاسبية بصورتها المبسطة تجري وفق خطوات رئيسية هي:

- جمع المستندات الأصلية للأحداث المالية: تسجل الأحداث التي تحمل طابعا ماليا من واقع المستندات المؤيدة لها. فأي حدث ذا طابع مالي يتسبب في تغيرات في أصول الشركة و/ أوفي خصومها ينبغي توفر ما يؤيده من مستندات ثبوتية ليكون بالإمكان تسجيله في اليومية العامة.
- تحليل و تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات: بعد تحديد و تحليل المستندات الثبوتية المؤيدة للحدث المالي يجري تسجيلها في سجلات اليومية العامة و سجل اليومية المساعدة عن طريق تحديد الطرف المدين و الطرف الدائن و إثباتها بقيد محاسبي.
- تبويب و تصنيف العمليات المالية: بعد تسجيل الحدث المالي في سجلات اليومية يجري ترحيل الحسابات إلى سجلات الأستاذ و أو سجلات الأستاذ المساعد، حيث تفتح صفحة مستقلة في هذه السجلات لكل حساب من الحسابات التي كانت طرف في قيد اليومية، و من ثم ترصيد هذه الحسابات نهاية الفترة المالية لتحديد رصيدها.
- تلخيص العمليات المالية: بعد ترصيد الحسابات الموجودة في سجل الأستاذ، يجري إعداد ملخص لها يسمى ميزان المراجعة الأولي تدرج فيه الحسابات المدينة و الدائنة، الذي ينبغي عند جمعها أن تكون متساوية تحقيقا لمبدأ القيد المزدوج.
- إجراء التسويات الجردية: تطبيقا لمجموعة من المبادئ و الأسس المحاسبية و أهمها مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، و مبدأ الحيطة و الحذر و مبدأ الاستحقاق يجري تعيين كل ما يخص الفترة المالية من إيرادات و ما أنفق على تحقيق هذه الإيرادات من مصاريف و ترحيل آثار قيود التسوية هذه إلى سجل الأستاذ العام.
- إعداد ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات: بعد ترحيل قيود التسوية إلى سجل الأستاذ العام يجري إعداد ملخص لهذه الحسابات المعدلة يسمى ميزان المراجعة بعد الجرد.
- تسجيل قيود الإقفال و ترحيل آثارها إلى سجل الأستاذ العام: بعد الإنتهاء من تسوية الحسابات و تحديد ما يخص الفترة المالية من قيم لكل حساب، تقفل الحسابات الإسمية و هي الإيرادات و المصروفات في قائمة الدخل لغرض إجراء المقابلة بينها لتحديد نتيجة نشاط الشركة خلال الفترة من ربح أو خسارة.
- إعداد القوائم المالية: بعد إقفال الحسابات الإسمية في قائمة الدخل لمعرفة نتيجة النشاط، تبقى الحسابات الحقيقية ليجري إستعراضها في قائمة المركز المالي، مما يبين المركز المالي للشركة، و هو ما تمتلك من أصول و ما عليها من خصوم، و هيكل رأس مالها، و من ثم من

نفس الحسابات الظاهرة في القائمتين السابقتين تعد قائمة التغيرات في حقوق الملكية، و قائمة التدفق النقدي.

- إجراء القيود العكسية: في بداية الفترة المحاسبية الجديدة تقوم بعض الشركات بعكس قيود التسوية التي ظهرت ضمن قائمة المركز المالي كأصول و كخصوم لغرض تبسيط عملية تسجيل الصفقات و الأحداث المالية خلال الفترة المالية الجديدة.

الشكل رقم 02: الدورة المحاسبية

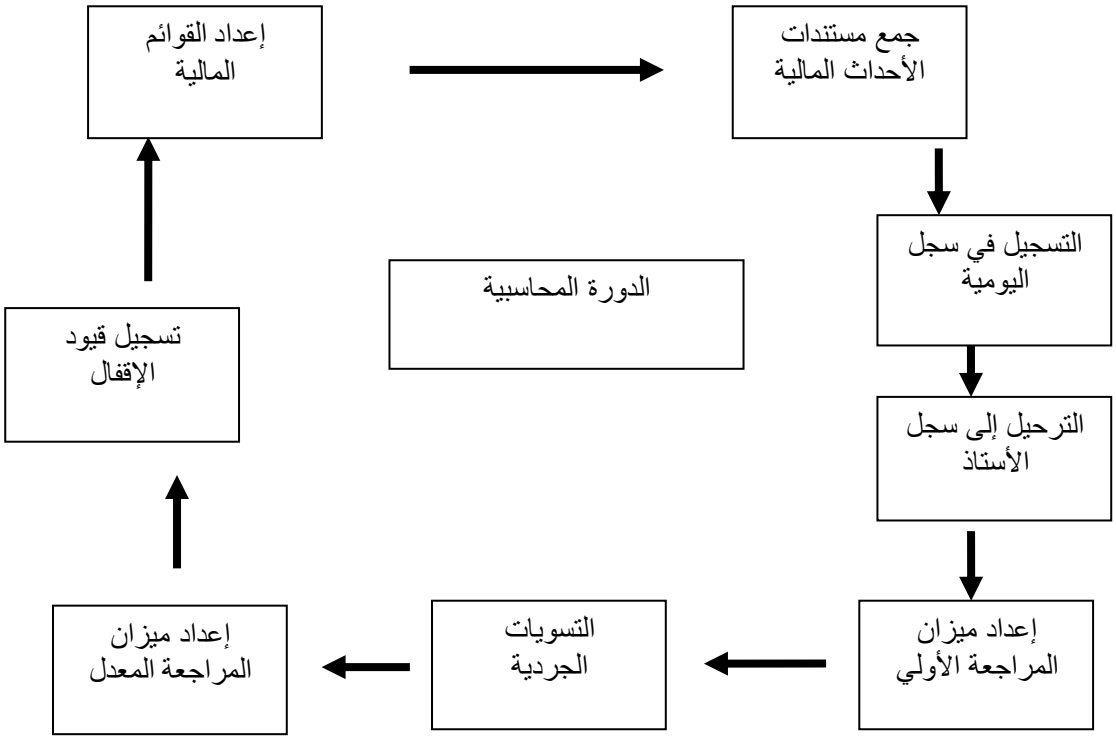

المصدر: طلال محمد علي الججاوي، حيدر علي المسعودي، المحاسبة المالية على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الثانية، دار الكتب، العراق، ص:48.

- **مقومات نظام المعلومات المحاسبية:** ينظر للمحاسبة على أنها نظام معلومات، يقوم بتوفير المعلومات المحاسبية للمستفيدين لغرض مساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات، و ما دامت نظاما فإن للنظام مجموعة من المكونات الأساسية التي تتفاعل مع بعضها لتحويل المدخلات (الأحداث المالية) إلى مخرجات (المعلومات المحاسبية).

وحتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمن يستخدمها، ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص أو الشروط الأساسية و هي:

- خاصية الملائمة: أو العلاقة بالموضوع لاتخاذ القرار، مع ملاحظة أن التقارير المالية تعد لأغراض عامة و ليس لأغراض خاصة، على أساس أن مستخدمو هذه المعلومات يجب أن يكونوا قادرين على اختيار ما يناسب احتياجاتهم منها.
- خاصية الاعتماد و الثقة: و ما لم تتوفر المصداقية في المعلومات المقدمة فإنه لا أحد يعتمد عليها أو يعوّل على استخدامها.
- خاصية المقارنة: و هي خاصية مهمة جداً و تعني إمكانية استخدام المعلومات في المقارنة بين البدائل و كذلك بين الفترات الزمنية و هذا لن يتأتى إلا إذا كانت هذه المعلومات معدة على أسس ثابتة و متجانسة.
- خاصية الوضوح: بمعنى أن تكون المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية أو المالية واضحة و مفهومة من قبل المختصين.
- خاصية الموضوعية: بمعنى أن يكون إعداد و عرض المعلومات قد تم بشكل موضوعي أو حيادي و ليس به تحيز.
- خاصية الدقة: بمعنى أن تكون المعلومات دقيقة و خالية من أية أخطاء جوهرية و أنه يمكن مراجعتها و التحقق منها، أي أنها تكون قابلة للتدقيق.

يتضمن نظام المعلومات المحاسبية كأي نظام للمعلومات ثلاث مراحل أساسية هي:

- مرحلة المدخلات
- مرحلة المعالجة
- مرحلة المخرجات

بالإضافة إلى الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية باعتباره جزءا مكملا لنظام المعلومات المحاسبية.

و يمكن تمثيل نظام المعلومات المحاسبية كما يلي:

الشكل رقم 03: نظام المعلومات المحاسبية

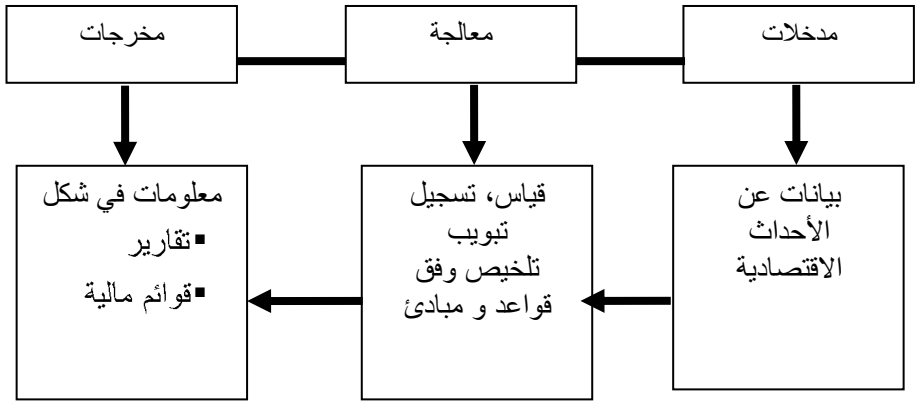

المصدر: بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010 ص: 07

إن لنظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المكونات الأساسية دونها لا يمكن أن تكون المحاسبة المالية نظاما متكاملا وتعتبر مقومات نظام المعلومات المحاسبية وهي :

- الوحدة المحاسبية : وهي الإطار الاقتصادي موضوع اهتمام النظام المحاسبي و تتمثل بالشركة أيا كان شكلها القانوني أو النشاط الذي تمارسه أو الهدف من تأسيسها.
- العمليات المالية : وهي الأحداث ذات الطابع المالي التي تكون الشركة طرفا فيها و تتمثل في العمليات التمويلية و الرأسمالية و الايرادية.
- المجموعة المستندية : لغرض إثبات حدوث التعامل المالي داخل الشركة وبين الأطراف الخارجية، لا بد من وجود ما يؤيد ذلك وهو المستندات، وتنقسم المستندات باعتبارها دليلا موضوعيا على حدوث التعامل المالي إلى نوعين : مستندات الإثبات و المستندات المحاسبية .
- المجموعة الدفترية : تعتبر المجموعة الدفترية إحدى المقومات الهامة للنظام المحاسبي و تنقسم المجموعة الدفترية إلى نوعين : الدفاتر المحاسبية القانونية أو الإجبارية (دفتر اليومية و دفتر الأستاذ و دفتر الجرد)، الدفاتر المحاسبية العرفية (سجلات اليومية المساعدة و الأستاذ المساعد و السجلات الإحصائية).
- التقارير المحاسبية : وهي وسائط تحمل المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي إلى المستفيدين، وتحضر الوحدات الاقتصادية حسب طبيعة نشاطها مجموعة من الحسابات الختامية عن نتيجة أعمالها على شكل حساب أو على شكل تقرير. إذ تعرض هذه المعلومات في خمس تقارير مالية هي : قائمة الدخل – قائمة المركز المالي – قائمة التغيرات في حقوق الملكية – قائمة التدفقات النقدية – الملحق.

II. <u>عموميات حول النظام المحاسبي المالي</u>

تتميز كل دولة بمجموعة من القواعد المحاسبية و قواعد إعداد التقارير المالية، إذ توجد فروق معتبرة بين الدول فيما يخص المعالجة المحاسبية لنفس الأحداث و العمليات، ولم تظهر أهمية تناول موضوع اختلاف الأنظمة المحاسبية إلا مع تطور و تسارع حركة التجارة الدولية و ازدهارها، و تطوير الأسواق المالية في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم، وفي الوقت الراهن يعتبر التوافق المحاسبي أحد أهم القضايا التي تواجه هيئات الأوراق المالية و البورصات و معدي القوائم المالية، وهو يختلف عن التوحيد المحاسبي باعتباره مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، يفيد في الحد من الفروق

و التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية ويتميز عن التوحيد الذي يفترض أساسا توحيدا كليا للقواعد المحاسبية، بمعنى توحيدها بشكل كامل على المستوى الدولي .

1. تعريف النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية و معايير محاسبية، و مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ويشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار.

كما يتضمن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل من الأصول، الخصوم، المنتجات و الأعباء و مجال التطبيق والمبادئ و الاتفاقيات المحاسبية. كما يحدد طرائق تقييم و حساب عناصر الأصول و الخصوم، المنتجات و الأعباء، بالإضافة إلى أنواع الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية و كيفية عرضها.

1ـ1ـــ تعريف النظام المحاسبي المالي: يعرف النظام المحاسبي المالي بنظام المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

من خلال التعريف السابق نستخلص أن النظام المحاسبي المالي هو:

- نظام للمعلومة المالية (التركيز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي) يعكس بصدق المركز المالي للمؤسسة.
- تصنيف و تقييم و تسجيل المعلومات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.
- قياس وضعية الخزينة.

وضع النظام المحاسبي المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية و الإبلاغ المالي (IFRS/IAS) من خلال تطبيقه لقواعدها و مبادئها وكيفية تقييمها للقوائم المالية للمؤسسات و المنظمات الخاضعة للمحاسبة و يشمل :

- تعريف الإطار المفاهيمي الذي يحتوي على مستخدمي القوائم المالية و المبادئ المحاسبية و الاتفاقيات القاعدية و أهداف القوائم المالية .
- يعرض القوائم المالية بما يتوافق مع طبيعة معايير المحاسبة الدولية.
- طريقة عمل الحسابات و كيفية تدوينها بطريقة ثابتة.

ويتكون في جانبه الشكلي من سبعة (07) أصناف تتمثل في :

الصنف الأول : حسابات رؤوس الأموال

الصنف الثاني : حسابات القيم الثابتة

الصنف الثالث : حسابات المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ

الصنف الرابع : حسابات الغير

الصنف الخامس : الحسابات المالية

الصنف السادس : حسابات الأعباء

الصنف السابع : حسابات المنتوجات

أما الأصناف: 0-8-9 يمكن للمؤسسات استعمالها بحرية في التسيير من خلال المحاسبة التحليلية.

1ـــ2ـــ معايير المحاسبة الدولية(IAS):

تعرَف المعايير المحاسبية بأنها مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد الطريقة السليمة لتحديد و قياس و عرض القوائم المالية و تأثير العمليات و الأحداث و الظروف على المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها. يتم إصدارها من طرف لجان دولية مختصة بطريقة تسمح بتحقيق التوافق الدولي. تم سنها من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية قبل إعادة هيكلتها سنة 2001، وعددها واحد وأربعون معياراً(IAS)، وبعد مراجعات عديدة لتلك المعايير فقد بقي منها أربع وثلاثين معياراً. كما أصدرت اللجنة العديد من التفسيرات لتلك المعايير. وفيما يلي قائمة المعايير المحاسبية الدولية.

جدول رقم 01: قائمة **معايير المحاسبة الدولية**(IAS)

رقم المعيار	إسم المعيار
IAS 1	عرض البيانات المالية.
IAS 2	البضاعة.
IAS 3	ملغى منذ سنة 1990، حل محله المعيارين 27 و28.
IAS 4	ملغى منذ سنة 1999، حل محله المعيار الدولي للمحاسبة 36.
IAS 5	ملغى منذ 1998، حل محله المعيار الدولي للمحاسبة رقم1.
IAS 6	ملغى منذ سنة 1983، حل محله المعيار الدولي للمحاسبة رقم 15.
IAS 7	بيان التدفق النقدي

IAS 8	نتائج تغيرات وأخطاء السياسات المحاسبية
IAS 9	ملغى منذ سنة 1999، حل محله المعيار الدولي للمحاسبة رقم 38.
IAS 10	الأحداث الطارئة واللاحقة لتاريخ المركز المالي
IAS 11	عقود الإنشاء، ألغي منذ 2017/01/01 عوض بـــ IFRS 15
IAS 12	ضرائب الدخل.
IAS 13	ملغى منذ 1998، حل محله المعيار الدولي للتقارير المالية رقم01.
IAS 14	تقديم التقارير حول القطاعات، ألغي منذ 2009 عوض بـــ IFRS 08
IAS 15	المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار، ألغي في 2005.
IAS 16	التثبيتات المادية.
IAS 17	عقود الإيجار.
IAS 18	الإيراد، ألغي في 01 /01 /2017 عوض بـــ IFRS 15
IAS 19	منافع الموظفين
IAS 20	الإعانات الحكومية، المحاسبة والإفصاح
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
IAS 22	ملغى منذ سنة 2004، حل محله المعيار الدولي التقارير المالية رقم 03
IAS 23	تكاليف الإقتراض .
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
IAS 25	ملغى منذ 2001، حل محله المعيارين 39 و40 .
IAS 26	برامج منافع التقاعد.
IAS 27	القوائم المالية الموحدة.
IAS 28	المحاسبة عن الإستثمارات في المنشآت البديلة.
IAS 29	التقرير المالي في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع.
IAS 30	الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك، ألغي منذ 2007 عوض بـــ IFRS7
IAS 31	التقرير المالي عن الحصص في المشاريع، ألغي منذ 2013 عوض بـــ 12 و IFRS11
IAS 32	الأدوات المالية، الإفصاح و العرض.
IAS 33	نصيب السهم من الأرباح.
IAS 34	التقارير المالية المرحلية.
IAS 35	معيار ملغى منذ سنة 2005، حل محله المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 05
IAS 36	إنخفاض قيمة الموجودات.

IAS 37	المخصصات و الإلتزامات الطارئة.
IAS 38	الموجودات غير الملموسة.
IAS 39	الأدوات المالية : الإعتراف و القياس
IAS 40	إستثمارات العقارات.
IAS 41	الزراعة

1ـــ3ـــ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS)

وهي تلك المعايير التي قام بسنها مجلس معايير المحاسبة الدولية بعد إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية في جويلية 2001 ، حيث كان يبلغ عددها ثمان معايير(IFRS) للتقارير المالية، كما قام بإصدار تفسيرات لبعض منها بالإضافة إلى إجراء تعديلات على المعايير السابقة و حذف بعض منها، و أصبح عددها حاليا 17 معيارا.

جدول رقم 02: قائمة **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**(IFRS)

رقم المعيار	إسم المعيار	سنة الإصدار
IFRS1	تبني المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة	2008
IFRS2	المدفوعات على أساس الأسهم	2004
IFRS3	تجميع المؤسسات	2008
IFRS4	عقود التأمين (سيتم استبدالها بالمعيارIFRS17 اعتبارا من 01 جانفي 2021	2004
IFRS5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع و العمليات المتوقفة	2004
IFRS6	استكشاف و تقويم الموارد الطبيعية	2004
IFRS7	الأدوات المالية، المعلومات الواجب الإبلاغ عنها	2005
IFRS8	القطاعات التشغيلية	2006
IFRS9	الأدوات المالية، الاعتراف و القياس	2014
IFRS10	البيانات المالية الموحدة	2011
IFRS11	الترتيبات المشتركة	2011
IFRS12	الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى	2011
IFRS13	القياس وفق القيمة العادلة	2011

IFRS14	الحسابات النظامية المؤجلة	2014
IFRS15	إيرادات العقود مع العملاء	2014
IFRS16	عقود الإيجار	2016
IFRS17	عقود التأمين	2017

2. مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي تولدت من خلال الإصلاحات و التي بدأت مع الارتباطات الجديدة للجزائر، و بشكل خاص الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي و تقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، و إضافة إلى ذلك فهي تهدف أيضا لتلبية حاجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية و المالية حول الاقتصاد الجزائري، و خاصة المستثمرين الوطنيين و الدوليين.

و تمحورت عملية الإصلاح حول العناصر التالية :

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد .
- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء و النواتج.
- تحديد طرائق التقييم المحاسبي.
- تنظيم مهنة المحاسبة
- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية ووضع جداول و إيضاحات خاصة بالمفاهيم و الجداول الملحقة.
- تحديد الحسابات و المجموعات.
- تحديد قواعد و ميكانزمات سير الحسابات.

و يمكن القول أنه حسب طبيعة النظام المحاسبي المالي ومن خلال عملية الإصلاح و بناء الإطار التصوري، يمكن أن يساهم في تنظيم مهنة المحاسبة بشكل أكثر مما كانت عليه سابقا.

و بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي موّلت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين و بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة و تحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير

المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75 إلى نظام محاسبي جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة و المتعاملون الاقتصاديون الجدد وقد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل وهي :

ـ المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه و بين المعايير المحاسبية الدولية.

ـ المرحلة الثانية: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة.

ـ المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد.

و في نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث اختيارات تطوير ممكنة:

ـ الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني و الاقتصادي في الجزائر.

ـ الخيار الثاني: و يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط و معقد، و بالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض و الاختلاف.

ـ الخيار الثالث: بالنسبة لهذا الخيار، فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله و وضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

إن هذا الخيار متبنى من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 و اختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB من خلال "US GAAP " أو التوجهات الأوروبية.

و قد مر تكوين النظام المحاسبي المالي بعدة مراحل إلى أن أصبح جاهزاً ، ففي 12 جويلية 2006 ، قام مجلس الحكومة بفحص و تبني المشروع كقانون متعلق بالنظام المحاسبي المالي مقدم من طرف وزير المالية.

3. <u>خصائص النظام المحاسبي المالي و أهدافه</u>

3ـ1ـــ خصائص النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي يتميز بطروحات تتمثل في ما يلي:

* التقارب في الممارسات المحاسبية المحلية و الممارسات العالمية، الأمر الذي يسمح للمحاسبة أن تكون ضمن إطار تصوري و مبادئ أكثر تلاءما و الاقتصاد المعاصر، و كذا التمكن من إصدار معلومات دقيقة تساهم في إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

* ترتبط بوضع المبادئ و القواعد في نصوص أكثر تفسيراً و وضوحا، و التي من شأنها توجيه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها و إعداد القوائم المالية و بذلك الحد من أخطار الانحرافات الإدارية و غير الإدارية للقواعد و تشجيع تدقيق و فحص الحسابات.

* يأخذ النظام المحاسبي المالي بعين الاعتبار احتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى، بتوفير لهم كل المعلومات المالية و غير المالية حول المؤسسة و وضعيتها في السوق، من أجل اتخاذ القرارات في الاستمرار و الانسحاب.

و ما يتميز به النظام المحاسبي المالي عن الممارسة المحاسبية السابقة ما يلي:

- أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الظاهر أي الحقيقة القانونية.
- طرق جديدة لتقييم الأصول و الخصوم: القيمة العادلة.
- مفاهيم جديدة للأعباء و النواتج أو الإيرادات: تغير طرق الاهتلاك و المؤونات مثلاً.
- إضفاء الصبغة المالية على المحاسبة و هذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام (شكل تقديم القوائم المالية).
- إدراج الاستثمارات المالية ضمن التثبيتات، بينما كانت في السابق ضمن الحقوق.
- التخلي عن قاعدة عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.

هذا النظام الجديد أتى بفلسفة محاسبية جديدة تعتمد على مبادئ معايير محاسبية دولية، و هذا لا يمنع من وجود اختلافات بين المخطط المحاسبي الجديد و المعايير الدولية و التي يمكن حصرها في:

- إن النظام المحاسبي المالي "SCF" سيشكل المرجعية المحاسبية انطلاقا من سنة 2009 وضع تنظيما لمشاكل المحاسبة و مجموعة من قواعد السير و قائمة حسابات غير منصوص عليها في المعايير الدولية.
- يتحدث هذا النظام عن الحالة الخاصة للمؤسسات الصغيرة، بينما المعايير الدولية لا تأخذها بعين الاعتبار.
- يعرف الوحدة الاقتصادية و الوحدة النقدية و هو ما لا تتعرض له المعايير الدولية.

- لا يتعرض للمجالات الخاصة بالبنوك و مؤسسات التأمين .. الخ.

3ـــ2 أهداف النظام المحاسبي المالي:

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى:

- توفير معلومات مالية مفهومة و موثوق بها دوليا.
- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة عبر الزمن و بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو نفس القطاع داخل الوطن و خارجه.
- إعطاء صورة صادقة و حقيقية للوضعية المالية و تغيراتها مع مراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على المؤسسة احترامها.
- نشر معلومات كاملة صحيحة و موثوق بها تتمتع بشفافية أكبر تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين، و تسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات و تساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لإتخاذ القرارات من طرف المستعملين.
- يشجع على الاستعمال و حسن إتقان الأدوات المعلوماتية ذات التكلفة المنخفضة لإدخال البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية.
- المساعدة على إتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لعوامل السوق بما فيها السلطات العمومية.
- كما سيفيد المؤسسات متعددة الجنسيات من أحسن تناسق للترحيل الداخلي بفضل التوحيد المعياري للإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.

4. <u>الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي و مجال تطبيقه</u>

4ـــ1 الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي:

نستعرض النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم(04): النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي

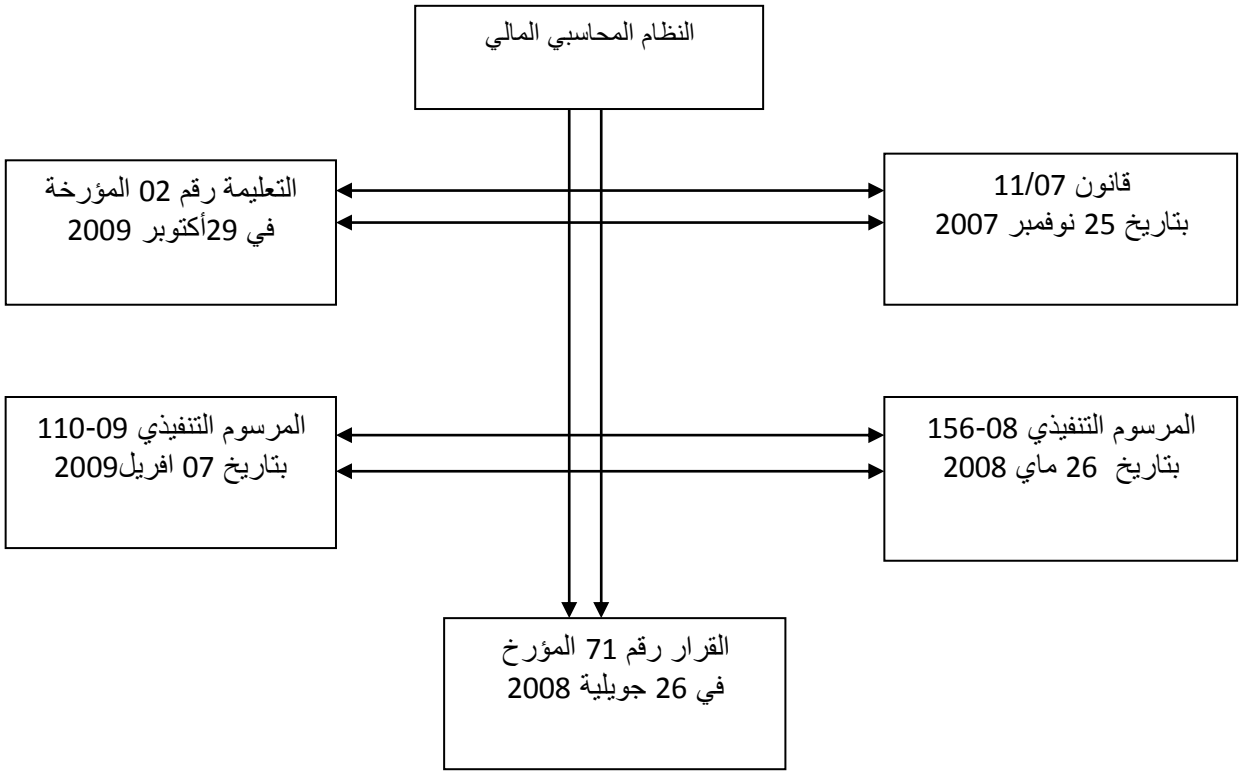

- **القانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007:** اشتمل القانون على سبعة فصول تضمنت مايلي:

الفصل الأول: تعريفات و مجال التطبيق (04 مواد).

الفصل الثاني: الإطار التصوري و المبادئ المحاسبية و المعايير المحاسبية (04 مواد).

الفصل الثالث: تنظيم المحاسبة (14 مادة).

الفصل الرابع: الكشوف المالية (06 مواد)

الفصل الخامس: الحسابات المجمعة و الحسابات المدمجة (06 مواد).

الفصل السادس: تغيير التقدير و الطرق المحاسبية (04 مواد).

الفصل السابع: أحكام ختامية (34 مواد).

- **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008:**

جاء المرسوم في 46 مادة حيث نصت المادة الأولى من هذا المرسوم على كيفية تطبيق المواد 5-7-8-9-22-25-30-36-40 من القانون 07-11.

و تناول المرسوم كذلك الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للمؤسسة كمايلي :

- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة (14 مادة)
- تعريف الطرق المحاسبية و ما يرتبط بها من مبادئ (05 مواد)
- تعريف عناصر القوائم المالية (09 مواد)
- المعايير المتعلقة بطرق القياس و محاسبة عناصر الكشوف المالية (مادتان)
- مدونة الحسابات (مادة واحدة)
- تعريف القوائم المالية (06 مواد)
- متفرقات الحسابات المدمجة +تغير الطرق المحاسبية + مسك المحاسبة المالية المبسطة (07 مواد)
- **القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008** :

يعتبر هذا القرار مرجعيا من حيث أنه يعتبر أكثر الوثائق شمولية و تفصيلا لموضوع المحاسبة المالية، وجاء هذا القرار في أربعة أبواب :

- الباب الأول : قواعد تقييم الأصول و الخصوم، و الأعباء و المنتوجات و إعدادها في الحسابات.
- الباب الثاني : عرض الكشوف المالية.
- الباب الثالث : مدونة الحسابات و سيرها.
- الباب الرابع : المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

كما تضمن هذا القرار في ختامه معجم لتسعة و تسعون (99) مصطلحا من المصطلحات المحاسبية.

- **المرسوم التنفيذي 110/09 بتاريخ 07 أفريل 2009** :

حدد هذا المرسوم شروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، و قد جاء هذا المرسوم في (26) مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي، و كذلك الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج إضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية.

- **التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009**

تضمنت هذه التعليمة الطرق الواجب إتباعها و الإجراءات الواجب إنجازها لأجل الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي .

تمثلت هذه الإجراءات بالخصوص في المبادئ العامة حول الانتقال و أرفقت هذه التعليمة بجدول كملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني و الحسابات التي تقابلها في النظام المحاسبي المالي .

4ـ2ـــ مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كل شخص طبيعي و معنوي يخضع للقانون التجاري و المتمثلين في المؤسسات العمومية و شبه العمومية أو الاقتصاد المختلط و كذلك التعاونيات و المؤسسات المنتجة للسلع و الخدمات و المؤسسات الملزمة بمسك المحاسبة المالية هي :

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة .
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

فيما يخص المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها أحد الأسقف التالية خلال سنتين متتاليتين، النظام المحاسبي المالي يضع نظاما مبسطا يسمي بـــ" محاسبة الخزينة" أو المحاسبة المبسطة "

بالنسبة للمؤسسات التي تمارس نشاطا تجاريا: بالنسبة لرقم الأعمال السقف المحدد هو 10 ملايين دينار أما عدد العمال تم تحديدهم بـــ 9 عمال بنظام كامل.

- بالنسبة للمؤسسات التي تمارس نشاطا إنتاجيا و حرفيا: السقف هو 3 ملايين دينار بالنسبة لرقم الأعمال، و 9 عمال بنظام عمل كامل.

- و بالنسبة لقطاع الخدمات و القطاعات الأخرى: رقم الأعمال محدد بـــ 3 ملايين دينار و9 عمال بنظام كامل.

و يستثني القانون الأشخاص المعنويون الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية .

4ـ3ـــ أسس التنظيم المحاسبي

من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات و الخاضعين لهذا النظام مراعاة و احترام المبادئ و القواعد التالية:

- المحاسبة ينبغي أن يحترم فيها مبادئ الحيطة و الحذر، الدقة و المصداقية و الشفافية و الإفصاح.
- كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية، و تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية

حسب المعايير المحاسبية .

- ينبغي أن يكون داخل كل مؤسسة دليل للمراقبة و المراجعة الداخلية و الخارجية.
- عناصر الأصول و الخصوم ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية و القيمة، على أساس فحص مادي أو إحصاء للوثائق الثبوتية، و يجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول و الخصوم.
- كل تسجيل محاسبي ينبغي أن يخضع لمبدأ القيد المزدوج بحيث يكون هناك حساب مدين و الآخر دائن، يجب أن تكون المبالغ المدينة مساوية للمبالغ الدائنة، مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل كما يجب تحديد مصدر كل تسجيل محاسبي.
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقا من وثائق مؤرخة و مكتوبة في شكل يضمن المصداقية.
- دليل أعمال نهاية الدورة يجب أن يكون موثق بصفة واضحة في كل مؤسسة.
- كل مؤسسة يجب أن تقوم بإعداد دفتر اليومية، الدفتر الكبير (الأستاذ)، دفتر الجرد و يمكن إعداد دفاتر مساعدة لدفاتر اليومية بالقدر الذي يتوافق مع حجم كل كيان (مؤسسة).
- يسجل في دفتر اليومية حركة الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء.

- يتضمن الدفتر الكبير أو دفتر الأستاذ مجاميع و أرصدة حركة الحسابات خلال فترة محاسبية معينة.
- تنقل في دفتر الجرد الميزانية و حسابات النتائج للكيان خلال فترة محاسبية معينة.
- كل الدفاتر المحاسبية التي يتم إعدادها و الوثائق المتعلقة بها يجب أن يحتفظ بها لمدة عشرة (10) سنوات على الأقل.
- يرقم و يؤشر على الدفاتر المحاسبية رئيس المحكمة أين يوجد المقر الاجتماعي للكيان، و تمسك هذه الدفاتر دون ترك بياض أو أي تغيير أو نقل في الهوامش.
- تمسك الكيانات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات و النفقات اليومية و تحفظ لمدة عشرة سنوات ابتداءًا من تاريخ إقفال الدفاتر المحاسبية.
- ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- تشمل الكشوف المحاسبية: الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق.
- يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للكيان و نجاعته و كل تغيير يحدث على الحالة المالية ، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات و الأحداث المتعلقة بنشاط الكيان (المؤسسة) .
- تضبط الكشوف المحاسبية تحت إشراف المسؤولين خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ الإقفال .
- كما يجب أن تتوفر في الكشوف المحاسبية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدورة المحاسبية السابقة.
- يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة وصفية عددية و تشمل كل التعديلات في الطرائق المحاسبية و غير ذلك من التوضيحات و التي من خلالها يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبية بأخرى.
- كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدمجة للمؤسسة الأم ككل سنويا.
- يمكن أن يلجأ الكيان إلى إعادة التقدير بغرض تحسين مستوى و نوعية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية.

- ترتكز عملية إعادة التقدير على الظروف التي تمت على أساسها هذه العملية و التي تعتمد على معلومات جديدة بهدف الحصول على معطيات أكثر موثوقية.
- لا يتم أي تغيير في الطرائق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يهدف إلى تحسين نوعية الكشوف المالية.

III. الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية

تلتزم المؤسسة في نهاية الفترة المالية بإعداد القوائم المالية و ذلك بعد مراعاة تطبيق ما تقضي به أحكام النظام المحاسبي و المعايير المحاسبية و ما استقر عليه العرف المحاسبي، كما تلتزم المؤسسة بأن ترفق مع القوائم المالية الإيضاحات المتممة لها متضمنة كافة البيانات التي أوجبت المعايير المحاسبية الإفصاح عنها، و تعتبر هذه الإيضاحات جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم و تقرأ معها.

1. تعريف القوائم المالية و أهدافها

1ـ1ـــ تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أهم محتويات التقرير المالي الذي تصدره المؤسسات، و يتم مراجعة تلك القوائم بواسطة مراقب حسابات المؤسسة و يرفق بها تقريره، و تعرض تلك القوائم ملخصا للمركز المالي للمؤسسة في نهاية السنة المالية، و نتائج أعمالها و تدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، كما يتضمن التقرير السنوي تحليلا لأهم التغييرات في القوائم المالية عن هذه السنة.

كما تعتبر العناصر الأساسية التي تقدم من خلا لها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية.

و قد حدد معيار المحاسبة الدولية (IAS1) عرض البيانات المالية، ما ينبغي على المؤسسات إعداده من قوائم مالية نهاية كل فترة بالآتي:

- قائمة الدخل (حسابات النتائج)
- قائمة المركز المالي (الميزانية)

- قائمة التغييرات في حقوق المكية (جدول تغيرات الأموال الخاصة)
- قائمة التدفق النقدي (جدول تدفقات الخزينة)
- جداول ملحقة و إيضاحات

1ـــ2ـــ أهداف القوائم المالية و خصائصها

يتمثل الهدف الأساسي في المحاسبة المالية في إعداد القوائم المالية بغرض الإيصال الدوري إلى كل من المسيرين، الشركاء و المقترضين و كل من لهم فائدة من الإطلاع على هذه القوائم لإعداد التشخيص المالي للمؤسسة، يتم على ضوئه اتخاذ القرارات الملائمة، إلا أن هذا الهدف لا يمكن بلوغه إلا بتوفر مجموعة من الشروط تتمثل في:

- أن تكون المعلومات صادقة، يفترض في القوائم المالية و ملاحقها تمثيلا للأحداث و بشكل لا يدع مجالا للنزاع.
- تسمح هذه المعلومات بإعداد مقارنات، ليس فقط عبر الزمن و لكن كذلك بين مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع، و هو ما يفترض أن تقدم القوائم المالية بشكل موحد و بنفس طرق التقييم، و أن تكون مكملة بمعلومات أخرى مفصلة لضمان الصحة في المقارنة.

إن إعداد القوائم المالية نهاية كل فترة مالية يحقق مجموعة من الأهداف هي:

- مساعدة متخذي القرارات في التعرف على المركز المالي للمؤسسة و الأرباح المحققة نتيجة مزاولة هذه المؤسسة نشاطاتها التشغيلية و غير التشغيلية و التوقعات المستقبلية لنتيجة هذه الأنشطة و المركز المالي و غيرها من المعلومات التنبؤية التي تخص مستقبل المؤسسة، أي أن القوائم المالية تهدف بشكل رئيسي إلى تقديم معلومات عن نتائج الأعمال، المركز المالي، التغيرات في حقوق الملكية و التدفقات النقدية.
- تلبي القوائم المالية الاحتياجات المشتركة لمعظم المستعملين، لكنها لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها هؤلاء المستعملين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، و يرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن هذه القوائم تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية فقط و لا توفر بالضرورة معلومات مالية مستقبلية أو معلومات غير مالية.

- تظهر القوائم المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها و تساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، و يهدف المستعملون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة و محاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية، كقرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو قرارات تغيير الإدارة أو الإبقاء عليها.

إن الغاية الأساسية من إعداد القوائم المالية هو تزويد مستخدمي تلك القوائم المالية بمعلومات تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، و يشكل الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية، الإطار النظري الذي يتم بموجبه الإسترشاد في عملية تحديد الأحداث و العمليات التي يتوجب للمحاسبة معالجتها و تسجيلها، كيفية تسجيل تلك الأحداث، و كيفية توصيل المعلومات الخاصة بذلك إلى مستخدمي القوائم المالية.

2. <u>عناصر القوائم المالية</u>

تضم القوائم المالية مجموعة من العناصر و المكونات الرئيسية، إذ ينصب عمل المحاسبة عليها عن طريق المحاسب بتنفيذ وظيفتي المحاسبة (القياس و الإفصاح) لهذه العناصر و قد حدد الإطار الفكري للمحاسبة المالية تعريفات دقيقة لكل عنصر من هذه العناصر كالآتي:

- الأصول: هي موارد اقتصادية متوقع الحصول عليها بالمستقبل و أن الشركة قد اكتسبت حق الحصول عليها أو السيطرة عليها نتيجة أحداث ماضية.
- الخصوم: هي موارد اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلاً نتيجة التزام قائم على الشركة في الوقت الحاضر بتحويل أصولاً و تقديم خدمات لشركات أخرى نتيجة أحداث ماضية، و لا يختلف مفهوم الموارد الإقتصادية عما ورد ذكره في تعريف الأصول و تعني عبارة متوقع التضحية بها أن الشركة ستتخلى عن هذه الموارد بالمستقبل، و التضحية بها مقابل منفعة قد تحققت لها.
- حقوق الملكية: هي ما تبقى للشركة من أصول بعد طرح خصومها، و هذا يعني أن حقوق الملكية تمثل حق للملاك بعد طرح الإلتزامات.
- الإيرادات: هي تدفقات داخلة للشركة أو زيادة في أصولها أو نقص في خصومها، أو كليهما، تنشأ خلال دورة إنتاج السلع أو بيعها أو تقديم الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناتجة من الأعمال الرئيسية و المعتادة و المستمرة، و كل ما ينطبق عليه هذا التعريف على المحاسب تسجيله كإيراد للشركة.

- المصاريف: تدفقات خارجة من الشركة أو نقص في أصولها أو زيادة في خصومها أو كليهما معاً، تنشأ خلال دورة إنتاج السلع أو بيعها أو تقديم الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناتجة من الأعمال الرئيسية و المعتادة و المستمرة.
- المكاسب (الأرباح): هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) الناتجة عن عمليات عرضية أو ثانوية أو عمليات أو أحداث أو ظروف أخرى تؤثر بالشركة، ما عدا تلك الزيادة الناتجة عن إيرادات أو استثمارات الملاك و الزيادة هنا عن أعمال غير رئيسية و غير معتادة و غير مستمرة بخلاف الإيرادات، و يستثنى من ذلك الزيادة التي يقوم بها الملاك كزيادة رأس المال.
- الخسائر: و هي نقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) ناتج عن عمليات عرضية أو ثانوية أو أية عمليات أو أحداث أو ظروف أخرى تؤثر بالشركة ما عدا النقص الناتج عن مصروفات أو توزيعات للملاك، و النقص هنا يكون مباشرة في صافي الأصول و ينتج عن أعمال غير رئيسية و غير معتادة و غير مستمرة، بخلاف المصروفات، و يستثني من ذلك النقص الذي يتسبب به الملاك كتخفيض رأس المال.

3. <u>عرض و تقديم القوائم المالية</u>

إن الإعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد و تقديم القوائم المالية تنتج عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة لإجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط و التلخيص و الهيكلة، و هذه المعلومات يتم جمعها و تحليلها و تفسيرها و تلخيصها و هيكلتها من خلال عملية تجميع، و تعرض في القوائم المالية في شكل فصول و مجاميع، و يحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه و كذلك مدى التوازن بين:

- المنافع المتوفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل.
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد و نشر هذا الإعلام لإستعماله، كما أن القوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان، و يتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية.

كما يحدد بوضوح كل مكوّن من مكوّنات القوائم المالية و يتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة، تسمية الشركة، الإسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للقوائم المالية و تبين كذلك معلومات

أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان، و توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

- كل فصل من فصول الميزانية، حساب النتائج، و جدول تدفقات أموال الخزينة يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.
- يشمل الملحق على المعلومات ذات صيغة مقارنة في شكل سردي، وصفي، رقمي.

سيتم تقديم المجموعة الكاملة من القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة و غير المباشرة)، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق القوائم المالية.

- **الميزانية:** و هي تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم، و تبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول.

و في حالة الميزانية المدمجة: المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة، و الفوائد ذات الأقلية، كما يبرز عرض الأصول و الخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية و عناصر غير جارية.

الشكل رقم(05): الميزانية "الأصول"

السنة المالية المقفلة في .....

الأصول المالية	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N.I صافي
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء –المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات غير مادية تثبيتات مادية أراضي مباني تثبيتات مادية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبطة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية مخزونات ومستحقات ديون دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					

الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الشكل رقم(06): الميزانية "الخصوم"

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم المالية		N	N.I
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات (احتياطات مجمدة) (1)			
فوارق التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المجمدة (1)			
حصة ذوي الأقلية			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مدينة مالية			
ضرائب(مؤجلة ومرصود لها)			
ديون مدينة أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون مدينة أخرى			
خزينة سلبية			

مجموع الخصوم الجارية (3)			
المجموع العام للخصوم			

- **جدول حسابات النتائج:** هو بيان ملخص للأعباء و الإيرادات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية و يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح، خسارة).

و تتمثل المعلومات الموجزة المقدمة في جدول حسابات النتائج في:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:

قيمة الاستغلال المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال، إيرادات الأنشطة العادية، الإيرادات المالية و الأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة، مخصصات الإستهلاك و خسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، النتيجة غير العادية (إيرادات – نفقات) ، النتيجة الصافية.

و في حال حساب النتائج المدمجة: حصة المؤسسات المشتركة المدرجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية، الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

الشكل رقم(07): جدول حسابات النتائج

حساب النتائج (حسب كل نوع)

الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N.I
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- قيمة الاستغلال المضافة (1-2)			
أعباء العاملين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والأرصدة			
استئناف عن خسائر القيمة و الأرصدة			
5- النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية ــ المنتجات (يطلب بيانها)			

العناصر غير العادية ــالأعباء(يطلب بيانها) 9- النتيجة غير العادية 10 – النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية 11 – النتيجة الصافية للمجمع (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

(1) تستعمل لتقديم الكشوف المالية المجمعة وحدها.

- **جدول تدفقات الخزينة:** (الطريقة المباشرة و غير المباشرة)

يقدم جدول تدفقات الخزينة مدخلات و مخرجات المتاحة (الموجودة) المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها.

و تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة التنفيذية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

* فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:

– تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (زبائن – موردون – ضرائب ...) لتوليد و إبراز تدفق مالي صافي.

– تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل الضريبة الخاصة بالفترة المقصودة.

* أما الطريقة غير المباشرة فتتمثل في:

– تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير على الخزينة (اهتلاكات ، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ...)

الشكل رقم(08): جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية			
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـــ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			

تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+جـ)			

الشكل رقم(09): جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافى نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
ـــــ الاهتلاكات والأرصدة			
ـــــ تغير الضرائب المؤجلة			
ـــ تغير المخزونات			
تغير الزبائن و الديون الدائنة الأخرى			
تغير الموردين والديون الأخرى			
ـــــ قيمة البيع التي تزيد أو تنقص الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن شراء تثبيتات			
تحصيلات عن مبيعات تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط التجميد			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+جـ)			

أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية تغير أموال الخزينة			

- **جدول تغيرات الأموال الخاصة:** يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

الشكل رقم(10): جدول تغيرات الأموال الخاصة.

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياجات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2_____N						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N.1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتيجة						

الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

- **ملحق القوائم المالية:** يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط الآتية:

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة و كل مخالفة لها مفسرة و مبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية و حساب النتائج، و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة.

إن النظام المحاسبي المالي القائم على المبادئ و القواعد المحاسبية التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية و ما ألحق بها من استحداثات، أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالتحولات المالية و الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات و أخرى متعلقة بالمحيط الدولي و العولمة الاقتصادية مما يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية، و التكيف مع المعطيات الجديدة، و تقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى و إظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

الفصل الثاني: الدورة المحاسبية:

إن أساس وجود المحاسبة هي وجود عمليات مالية في المؤسسة، فشراء المؤسسة للبضاعة أو بيعها وعملية صرف الرواتب وغيرها كلها تسمى عمليات مالية تقوم بها المؤسسة عند ممارسة نشاطها.

I. أساسيات الدورة المحاسبية:

1. أنواع العمليات المالية:

تنقسم العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة والتي يتم تسجيلها في الدفاتر إلى الأقسام التالية:

1ـ1ـ العمليات الإيرادية: وهي تشمل العمليات التي تحدث نتيجة قيام المؤسسة بمزاولة نشاطها الأساسي والذي يكون الهدف من مزاولتها لهذا النشاط هو تحقيق الربح، مثل عمليات شراء البضائع وبيعها، المصاريف المدفوعة للرواتب والأجور والكهرباء وغيرها.

1ـ2ـ العمليات الرأسمالية: وهي تشمل العمليات التي تحدث نتيجة لشراء المؤسسة للأصول الثابتة والتي يكون الهدف من شراءها هو مساعدة المؤسسة في مزاولة نشاطها وليس الهدف من اقتناءها هو إعادة بيعها وتحقيق الربح منها، مثل شراء الأراضي والمباني وخطوط الإنتاج وشراء الأثاث المكتبي وأجهزة الكمبيوتر وغيرها، وكذلك تشمل العمليات التي تحدث نتيجة الاستغناء والتخلص من هذه الأصول بعد انتهاء عمرها الإنتاجي.

1ـ3ـ العمليات التمويلية: وهي تشمل العمليات التي تحدث لتمويل المؤسسة بالمبالغ النقدية والأصول العينية حتى تتمكن المؤسسة من مزاولة نشاطها، وهذا التمويل إما أن تحصل عليه من مصادر داخلية من أصحاب المؤسسة والذي يتمثل برأس المال، وإما أن تحصل عليه من مصادر خارجية من الغير على شكل قروض.

2. مراحل الدورة المحاسبية:

تمر العملية المالية بمجرد حدوثها على مجموعة من المراحل والخطوات لتتم معالجتها خلال فترة زمنية معينة والوصول فيما بعد إلى المعلومات المالية المناسبة لمتخذي القرارات، وتسمى هذه المراحل والخطوات بالدورة المحاسبية، و هي كالتالي:

– **إعداد المستند وتحليل العملية المالية:** عند حدوث العملية المالية فإنه يتم إعداد المستند الذي يثبت صحة العملية المالية، ليقوم المحاسب بعد ذلك بتحليل العملية المالية وتحديد الطرف المدين والطرف الدائن.

– **تسجيل القيود في دفتر اليومية:** بعد أن يقوم المحاسب بتحليل العملية المالية وتحديد الطرف المدين والطرف الدائن يقوم بعد ذلك بتسجيل العملية المالية في دفتر اليومية على شكل قيود محاسبية متسلسلة ومرتبة حسب التاريخ.

– **ترحيل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ وترصيد الحسابات:** بعد تسجيل العملية في دفتر اليومية يتم بعد ذلك نقل وترحيل المبالغ المدينة والدائنة من دفتر اليومية الى الحسابات التي تأثرت بالعملية المالية في دفتر الأستاذ، وذلك لمعرفة رصيد كل حساب في نهاية الفترة.

– **إعداد ميزان المراجعة (قبل التسويات الجردية):** بعد ترحيل العمليات المالية إلى دفتر الأستاذ وترصيد الحسابات، يتم بعد ذلك تجميع هذه الحسابات وذلك بإعداد كشف يسمى بميزان المراجعة، حيث يحتوي هذا الميزان على جميع أرصدة الحسابات المدينة والدائنة والتي تم نقلها من دفتر الأستاذ.

– **تسجيل قيود التسوية وترحيلها وترصيدها:** بعد إعداد ميزان المراجعة يقوم المحاسب بمراجعة الحسابات وجردها، ونتيجة لعملية الجرد قد يظهر أن بعض الحسابات تحتاج إلى تعديل في أرصدتها وذلك بإعداد قيود تسوية جردية لهذه الحسابات وتسجيلها في دفتر اليومية وترحيلها وترصيدها مرة أخرى.

–**إعداد ميزان المراجعة المعدل (بعد التسويات الجردية):** بعد إعداد قيود التسوية الجردية وتعديل أرصدة بعض الحسابات يتم بعد ذلك إعداد ميزان مراجعة معدل.

– **إعداد القوائم المالية:** بعد الانتهاء من إعداد ميزان المراجعة المعدل والذي يحتوي بداخله على جميع الحسابات وأرصدتها، يتم بعد ذلك استخدام أرصدة الحسابات لإعداد القوائم المالية للشركة وذلك لمعرفة نتيجة عمل المؤسسة من ربح أو خسارة ومعرفة المركز المالي للشركة في نهاية الفترة المالية، والقوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية الفترة هي قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية.

– **إقفال الحسابات للسنة المالية المنتهية:** بعد إعداد قائمة الدخل يتم إقفال حسابات الإيرادات والمصاريف في حساب الأرباح والخسائر (ملخص الدخل) وكذلك إقفال حساب المسحوبات الشخصية في حساب رأس المال أو في أحد حسابات حقوق الملكية.

3. المستندات المحاسبية:

المستند عبارة عن ورقة تثبت حصول العملية المالية, فقبل تسجيل العملية المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية يجب التأكد من وجود مستندات تثبت حصول العملية المالية.

3ـ1ـ أهمية المستند:

- يستخدم المستند كوسيلة إثبات للتأكد من صحة العملية المالية.
- يستخدم المستند كدليل قانوني في حالة حدوث المنازعات.

3ـ2ـ أنواع المستندات:

– مستندات مباشرة:

وهي المستندات التي يتم إعدادها من قبل المؤسسة مباشرة، وتعتبر المصدر الرئيسي للتسجيل في الدفاتر المحاسبية، وهي كما يلي:

- مستند القبض:

وهو مستند تقوم المؤسسة بإعداده عندما تحصل على مبلغ نقدي من الزبون سواء كان المبلغ نقدي أو بشيك مسحوب على البنك، ويحصل الدافع على نسخة منه وتبقى النسخ الأخرى في المؤسسة لتسجيل العملية المالية في الدفاتر المحاسبية.

- مستند الصرف:

وهو مستند تقوم المؤسسة بإعداده عندما تقوم المؤسسة بدفع المبالغ النقدية أو عند تسديد حسابها سواء كان التسديد نقدي أو بشيك مسحوب على البنك، ويحصل المستلم للمبلغ على نسخة منه بعد أن يقوم بتوقيع استلامه على المستند، والنسخ الأخرى تبقى في المؤسسة لتسجيل العملية المالية.

- مستند القيد:

وهو مستند تقوم المؤسسة بإعداده عند حدوث عملية مالية لا تتضمن مدفوعات أو مقبوضات، ليتم تسجيل العملية المالية بعد ذلك في الدفاتر المحاسبية, مثل عملية البيع الآجل (على الحساب).

– مستندات غير مباشرة:

وهي المستندات التي يتم إرفاقها أو تعزيزها مع المستندات المباشرة كوسيلة إثبات للعملية المالية، وهي كالآتي:

- الفاتورة:

هو كشف يقوم البائع بإعداده والذي يتضمن بيان تفصيلي بالخدمة المقدمة أو البضاعة المباعة وكميتها وقيمتها الإجمالية وغيرها، وتعتبر الفاتورة بالنسبة للبائع فاتورة مبيعات وبالنسبة للمشتري تعتبر فاتورة مشتريات.

- الشيك:

هو صك مكتوب يتضمن أمرا موجه إلى البنك من صاحب الحساب البنكي (الساحب) بأن يدفع مبلغ من المال إلى طرف ثالث يسمى المستفيد، فعندما يستلم المستفيد هذا الشيك من قبل صاحب الحساب البنكي يذهب فيه إلى البنك ويقوم البنك بعد إذن بدفع المبلغ إلى المستفيد بعد خصم المبلغ من حساب الساحب.

- الكمبيالة:

هو تعهد مكتوب يتعهد فيه شخص ما بأن يدفع مبلغ معين في تاريخ معين لشخص آخر يسمى المستفيد، وقد يكون هنالك كفيل أو كفيلين حسب الحاجة.

- الإشعار المدين:

هي ورقة ترسلها المؤسسة الى العميل لإعلامه بأن قيمة المطالبة المستحقة قد زادت نتيجة تقديم خدمة إضافية أو لحصول خطأ ما.

- الإشعار الدائن:

هي ورقة ترسلها المؤسسة إلى العميل لإعلامه بأن قيمة المطالبة المستحقة قد تم تخفيضها لحصول خطأ ما أو لأي سبب من الأسباب.

- كشف الحساب:

هو كشف تقوم المؤسسة بإعداده وإرساله إلى العملاء لديها يظهر فيه الرصيد المستحق والحركات المدينة والدائنة التي حصلت خلال فترة مالية معينة.

4. أنواع الحسابات:

بعد حصول العملية المالية والتي تثبتها المستندات المباشرة وغير المباشرة كما سبق وشرحنا يتم بعد ذلك تحليلها لمعرفة الحسابات التي تأثرت بالعملية المالية التي حصلت.

خطوات تحليل العملية المالية:

- تحديد الحسابات التي تأثرت بالعملية المالية.
- تحديد نوع الحساب وهل هو من ضمن الأصول، الخصوم، حقوق الملكية، الإيردات المصاريف.
- تحديد الحساب الذي في الطرف المدين والحساب الذي في الطرف الدائن.
- إعداد القيد المحاسبي.

4ـ1ـ تعريف الحساب:

يمكن تعريف الحساب بأنه السجل أو الوعاء الذي يحتوي بداخله جميع الحركات المالية التي أثرت فيه بعد تحليل العملية المالية، فمثلا إذا قامت المؤسسة بعملية بيع بضاعة بقيمة 1000 دج حصلت على قيمتها نقدا، فعند تحليل العملية المالية سنجد أنها تحتوي على حسابان، حساب خاص للمبيعات زاد بقيمة 1000 دج وحساب النقد (الصندوق) زاد بقيمة 1000 دج، نستنتج من ذلك ما يلي:

- يتم استخراج الحسابات بعد تحليل العملية المالية.
- العملية المالية الواحدة تحتوي على حسابين على الأقل أحدهما يسمى مدين والثاني يسمى دائن.

4ـــ2ـــ تصنيف الحسابات:

هنالك عدة تصنيفات للحسابات، وأكثر هذه التصنيفات قبولا أن يتم تقسيم الحسابات إلى خمس مجموعات وهي كالتالي:

- **الأصول (الموجودات):** تمثل حسابات الأصول كل ما تمتلكه المؤسسة من موارد اقتصادية و موجودات لديها، ويتم تقسيمها إلى عدة أقسام كالتالي:

.الأصول المتداولة (قصيرة الأجل): وهي تلك الأصول التي تمتلكها المؤسسة على شكل نقدي أو التي يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال الفترة المالية اللاحقة، مثل النقدية في الصندوق والبنك، الذمم المدينة، البضاعة، أوراق القبض (الكمبيالات) وغيرها.

.الأصول الثابتة (طويلة الأجل): وهي الأصول التي تمتلكها المؤسسة بغرض مساعدتها في مزاولة نشاطها واستخدامها لعدة سنوات أو لعدة فترات مالية لاحقة، ولا يكون الهدف من اقتناءها هو إعادة بيعها، مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات والأثاث وغيرها.

.الأصول غير الملموسة (طويلة الأجل): وهي تلك الأصول التي تمتلكها المؤسسة والتي تفتقد للكيان المادي الملموس، مثل شهرة المحل، العلامة التجارية، حقوق الاختراع وغيرها.

ـــ الأصول و الأرصدة المدينة الأخرى:

- **الالتزامات، الخصوم (المطلوبات):**

وهي تمثل كل الالتزامات والمبالغ المستحقة على المؤسسة (الديون)، ويتم تقسيمها إلى التزامات قصيرة الأجل والتزامات طويلة الأجل كالتالي:

.الالتزامات قصيرة الأجل:

وهي الالتزامات التي يتوجب على المؤسسة سدادها خلال الفترة المالية اللاحقة (أقل من سنة)، مثل الذمم الدائنة، القروض قصيرة الأجل، أوراق الدفع (الكمبيالة) وغيرها.

.الالتزامات طويلة الأجل:

هي الالتزامات التي يتوجب على المؤسسة سدادها خلال الفترات المالية اللاحقة (أكثر من سنة).

- **حقوق الملكية**:

وهي الحسابات التي تمثل التزامات المؤسسة اتجاه أصحاب المؤسسة (الشركاء)، كحساب رأس المال وحساب المسحوبات الشخصية وحساب الأرباح المحتجزة وغيرها.

وتسمى عناصر الأصول و الخصوم بحسابات الميزانية و تتكون من خمسة أصناف هي:

صنف1: رؤوس الأموال الخاصة

صنف2: التثبيتات

صنف3: المخزونات و الجاري إنجازها

صنف4: حسابات الغير

صنف5: الحسابات المالية

- **الإيرادات (المبيعات)**:

وهي الحسابات التي تنشأ عند بيع بضاعة أو تقديم خدمة للغير، مثل مبيعات أجهزة كمبيوتر أو إيرادات عن تقديم خدمات استشارية.

- **المصاريف (الأعباء)**:

وهي الحسابات التي تنشأ عند حصول المنشأة على خدمات من الغير تساعدها على ممارسة نشاطها وتحقيق أهدافها، كمصاريف الكهرباء ومصاريف الهاتف والأنترنت ومصاريف الدعاية والإعلان وغيرها.

وتسمى حسابات المصاريف (صنف6) و الإيرادات(صنف7) بحسابات التسيير.

وتتفرع هذه الأصناف السبعة إلى حسابات فرعية تسمى بالعناصر المحاسبية تحمل رقم حساب، وهي مصنفة ومرتبة في مدونة الحسابات.

مثال:

ظهرت الأرصدة التالية في ميزان مراجعة شركة الأمل التجارية في 2015/12/31 كالتالي:

مصاريف الكهرباء	إيرادات الطباعة	الصندوق
شركة الأمل (مدينون)	قروض قصيرة الأجل	أثاث و ديكور
البنك	رأس المال	شركة التفاؤل (دائنون)
حقوق النشر	إيرادات الترجمة	مسحوبات شخصية
مصاريف الهاتف	أجهزة كمبيوتر	رواتب وأجور

المطلوب:

ــ ربط كل حساب بالمجموعة التي ينتمي إليها, بناءا على ما تم شرحه مسبقا.

طريقة الحل:

المجموعة	**اسم الحساب**
أصول متداولة	الصندوق
إيرادات	إيرادات الطباعة
مصاريف	مصاريف الكهرباء
أصول ثابتة	أثاث وديكور
التزامات قصيرة الأجل	قروض قصيرة الأجل
أصول متداولة	شركة الأمل (مدينون)
التزامات قصيرة الأجل	شركة التفاؤل (دائنون)
حقوق ملكية	رأس المال
أصول متداولة	البنك

المجموعة	اسم الحساب
حقوق ملكية	مسحوبات شخصية
إيرادات	إيرادات الترجمة
أصول غير ملموسة	حقوق النشر
مصاريف	رواتب وأجور
أصول ثابتة	أجهزة كمبيوتر
مصاريف	مصاريف الهاتف

4ـــ3ـــ معادلة الميزانية:

يمكن تمثيل العلاقة ما بين الحسابات الخمسة الرئيسية بالمعادلة التالية:

الالتزامات اتجاه الغير+ الالتزامات اتجاه الملاك (حقوق الملكية)= موارد المؤسسة وموجوداتها (الأصول)

أي أن:

الالتزامات + حقوق الملكية= الأصول

وحقوق الملكية تساوي الآتي:

حقوق الملكية= رأس المال – المسحوبات الشخصية + (الإيرادات – المصاريف)

فتصبح المعادلة بصيغتها النهائية:

الأصول=الالتزامات + (رأس المال – المسحوبات الشخصية + الإيرادات – المصاريف)

تسمى هذه المعادلة بمعادلة الميزانية أو المعادلة المحاسبية والتي تنص على أن الميزانية تحتوي على جانبين أحدهما يمثل الأصول والجانب الآخر يمثل الالتزامات وحقوق الملكية، ويجب أن يكون كلا

الجانبين متساويين عند حدوث أي عملية مالية، فإذا حدثت أي عملية مالية فإنها إما ستؤثر في جانب الأصول فقط أو في جانب الالتزامات وحقوق الملكية فقط أو في كلاهما معا مع الحفاظ على توازن الميزانية.

4ـ4ـ المدين و الدائن:

بعد تحديد الحسابات التي تأثرت بالعملية المالية وتحديد نوعها تأتي الخطوة الثالثة من خطوات التحليل وهي تحديد الطرف المدين والطرف الدائن، ليتم بعد ذلك تسجيل العملية في الدفاتر المحاسبية حسب الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- **القيد المزدوج – المدين و الدائن:**

تفترض هذه الطريقة أن كل عملية مالية تحتوي على طرفين أحدهما مدين والآخر دائن، ويجب أن يكون مجموع الطرف المدين مساوي لمجموع الطرف الدائن.

الطرف المدين = الطرف الدائن

ويتم إثبات العملية المالية على شكل قيود، بحيث يتم ترميز الطرف المدين بالرمز (من ح/)، والطرف الدائن بالرمز (إلى ح/)، حيث (ح) اختصار لكلمة حساب، ويتم كتابة القيد كالآتي:

البيان	المدين	الدائن
من ح/المدين	Xxx	
إلى ح/الدائن		Xxx

<u>ملاحظة</u>: يمثل الجانب الأيمن من معادلة الميزانية الحسابات ذات الطبيعة المدينة، والتي عند زيادة قيمتها تكون مدينة وعند نقصانها تكون دائنة، والجانب الأيسر من المعادلة يمثل الحسابات ذات الطبيعة الدائنة، والتي عند زيادة قيمتها تكون دائنة وعند نقصانها تكون مدينة

- **الحسابات ذات الطبيعة المدينة:**

وهي تضم حسابات الأصول وحساب المسحوبات الشخصية وحساب المصاريف، وتمتاز هذه الحسابات بأنها تكون مدينة في حالة الزيادة، وتكون دائنة في حالة النقصان، ويكون رصيدها مدين على الأغلب.

- **الحسابات ذات الطبيعة الدائنة:**

وهي تضم حساب الالتزامات وحساب رأس المال وحساب الإيرادات، بحيث تكون دائنة في حالة الزيادة، وتكون مدينة في حالة النقصان، ويكون رصيدها دائن على الأغلب.

- **آلـــــــية سير الحساب:**

-الأصول (التثبيتات – المخزونات – الحقوق – النقديات....): كل حسابات الأصول تزيد في الجانب المدين و تنقص من الجانب الدائن.

- الخصوم (الأموال الخاصة – الديون .....): كل حسابات الخصوم تزيد في الجانب الدائن و تنقص في الجانب المدين.

- المصاريف (التكاليف): كل حسابات المصاريف تزيد في الجانب المدين و تنقص في الجانب الدائن.

- الإيرادات (النواتج): كل حسابات الإيرادات تزيد في الجانب الدائن و تنقص في الجانب المدين.

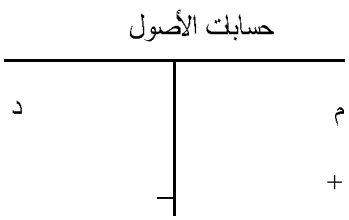

حسابات الخصوم

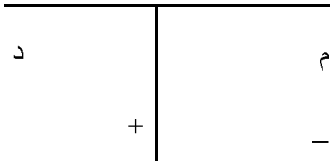

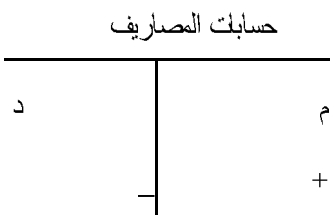

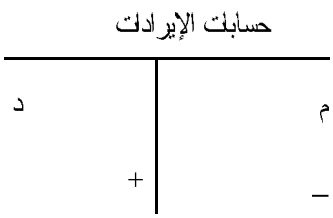

مثال:

- **في 03/21 قامت المؤسسة بسحب 2000 دج من الصندوق وأودعته في البنك.**

طريقة الحل:

أولا: تحليل العملية المالية

حساب البنك من حسابات الأصول، حساب البنك زاد بقيمة 2000 دج، إذن يسجل البنك في الطرف المدين.

حساب الصندوق من حسابات الأصول، حساب الصندوق نقص بقيمة 2000 دج، إذن يسجل الصندوق في الطرف الدائن

ثانيا: طريقة كتابة القيد:

البيان	المدين	الدائن
من ح/ البنك الى ح/ الصندوق	2000	 2000

- **في 03/25 قامت المؤسسة بشراء سيارة من مؤسسة الأمل بقيمة 10000 دج على الحساب.**

طريقة الحل:

أولا: تحليل العملية المالية

<u>ملاحظة: إذا تمت عملية الشراء أو البيع على الحساب، فإن كلمة على الحساب يقصد بها لأجل (تسدد لاحقا).</u>

حساب السيارة من حسابات الأصول، حساب السيارة زاد بقيمة 10000 دج، إذن تسجل السيارة في الطرف المدين.

حساب مؤسسة الأمل من حساب الالتزامات، حساب مؤسسة الأمل زاد بقيمة 10000 دج، إذن يسجل حساب مؤسسة الأمل في الطرف الدائن.

ثانيا: طريقة كتابة القيد:

البيان	المدين	الدائن
من ح/ السيارة الى ح/ مؤسسة الأمل	10000	 10000

- **في 03/31 قامت المؤسسة بتسديد دفعة بالحساب إلى مؤسسة الأمل بقيمة 5000 دج دفعت نقدا.**

طريقة الحل:

أولا: تحليل العملية المالية

<u>ملاحظة: إذا كانت طريقة الدفع أو القبض تمت نقدا, فإن كلمة نقدا يقصد بها حساب الصندوق.</u>

حساب مؤسسة الأمل من حساب الالتزامات، حساب مؤسسة الأمل نقص بقيمة 5000 دج، إذن يسجل حساب مؤسسة الأمل في الطرف المدين.

حساب الصندوق من حسابات الأصول، حساب الصندوق نقص بقيمة 5000 دج، إذن يسجل الصندوق في الطرف الدائن.

ثانيا: طريقة كتابة القيد:

البيان	المدين	الدائن
من ح/ مؤسسة الأمل	5000	
إلى ح/ الصندوق		5000

II. الدفاتر المحاسبية:

I. التسجيل في دفتر اليومية:

بعد أن يتم تحليل العملية المالية وتحديد الحسابات المدينة والدائنة، تأتي مرحلة تسجيل القيد في دفتر اليومية.

1ـ1ـ دفتر اليومية

هو دفتر يتم فيه تسجيل العمليات المالية اليومية على شكل قيود محاسبية حسب التسلسل الزمني لحدوثها, وهي تأتي على الشكل التالي:

التاريخ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المدين	الدائن
01/10	قيد رقم 3	1	من ح/البنك إلى ح /الصندوق (إيداع نقدي للبنك)	2000	2000
01/11	صرف رقم 10	2	من ح/مصاريف الإيجار إلى ح /الصندوق (مصاريف إيجار مدفوع نقدا)	5000	5000

كما نلاحظ من الشكل السابق، فإن دفتر اليومية يحتوي على الخانات التالية:

- **المدين:** في هذه الخانة يتم تسجيل المبالغ التي تخص الطرف المدين من القيد المحاسبي.
- **الدائن**: في هذه الخانة يتم تسجيل المبالغ الدائنة التي تخص الطرف الدائن من القيد المحاسبي.
- **البيان:** في هذه الخانة يتم تسجيل القيد المحاسبي بطرفيه المدين والدائن مع شرح مختصر للقيد.
- **رقم القيد:** في هذه الخانة يتم تسجيل رقم القيد بطريقة متسلسلة.
- **رقم المستند:** في هذه الخانة يتم تسجيل اسم المستند المباشر (قبض, صرف, قيد) ورقمه، والذي يثبت العملية المالية التي حصلت.
- **رقم صفحة الأستاذ:** في هذه الخانة يسجل رقم صفحة الحساب في دفتر الأستاذ والذي سترحل إليه المبالغ المدينة أو الدائنة والتي أثرت بالحساب.
- **التاريخ:** في هذه الخانة يسجل تاريخ حدوث العملية المالية.

1ـــ2ـــ أنواع القيود المحاسبية:

- **القيد البسيط:**

كما شرحنا سابقا, يحتوي هذا القيد على حسابين يتم وضع أحدهما في الطرف المدين والآخر في الطرف الدائن، ويتم ترميز الطرف المدين بالرمز (من ح/)، والطرف الدائن بالرمز (إلى ح/)، حيث (ح) اختصار لكلمة حساب.

البيان	المدين	الدائن
من ح/المدين	xxx	
إلى ح/الدائن		Xxx

- **القيد المركب:**

يحتوي القيد المركب على أكثر من حساب في الطرف المدين أو في الطرف الدائن أو في كلاهما، فإذا كان الطرف المدين يحتوي على أكثر من حساب نستخدم الرمز (من مذكورين)، وكذلك إذا كان الطرف الدائن يحتوي على أكثر من حساب نستخدم الرمز (إلى مذكورين), بحيث يأخذ الأشكال التالية:

البيان	المدين	الدائن
من مذكورين	xxx	
ح/المدين	xxx	
ح/المدين		
إلى ح/الدائن		Xxx

البيان	المدين	الدائن

البيان	المدين	الدائن
من ح/المدين	xxx	
إلى مذكورين		
ح/الدائن		xxx
ح/الدائن		Xxx

البيان	المدين	الدائن
من مذكورين		
ح/المدين	xxx	
ح/المدين	xxx	
إلى مذكورين		
ح/الدائن		xxx
ح/الدائن		Xxx

مثال: هذه مجموعة من العمليات التي قامت بها شركة السلام خلال الشهر الأول من تأسيسها في 2016/01/01.

1- في 01/01 بدأت المؤسسة أعمالها برأس مال قدره 10000 دج أودعت نصفه في البنك والباقي في الصندوق.

2- في 01/10 استئجار مكتب لمزاولة أعمالها بقيمة 2500 دج وقد دفعت قيمتها نقدا.

3- في 01/15 شراء أثاث من شركة الهدى بقيمة 5000 دج دفعت نصفها نقدا والباقي على الحساب.

4- في 01/20 حققت المؤسسة إيرادات بقيمة 3000 دج وقد تم قبض القيمة نقدا.

5-في 01/25 سددت المؤسسة ماعليها إلى شركة الهدى نقدا.

6- في01/30 دفعت المؤسسة فاتورة الهاتف والأنترنت والتي تبلغ قيمتها 200 دج نقدا.

7- في 01/31 قامت المؤسسة بتعيين موظف براتب شهري قيمته 500 دج.

المطلوب: - تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية.

طريقة الحل:

رقم العملية	البيان	المدين	الدائن
1	من مذكورين		
	ح / البنك	5000	
	ح / الصندوق	5000	
	إلى ح /رأس المال		10000
	(إيداع رأس المال نصفه في البنك والنصف الآخر في الصندوق)		
2	من ح / مصاريف الإيجار	2500	
	إلى ح / الصندوق		2500
	(مصاريف ايجار مدفوعة نقدا)		
3	من ح / أثاث	5000	
	إلى مذكورين		
	ح /الصندوق		2500
	ح /شركة الهدى		2500
	(شراء أثاث دفعت النصف نقدا والباقي على الحساب)		
4	من ح / الصندوق	3000	
	إلى ح / إيرادات		3000
	(إيرادات مقبوضة نقدا)		

رقم العملية	البيان	المدين	الدائن
5	من ح / شركة الهدى إلى ح / الصندوق (تسديد حساب شركة الهدى نقدا)	2500	2500
6	من ح / مصاريف الهاتف والأنترنت إلى ح / الصندوق (مصاريف الهاتف والأنترنت مدفوعة نقدا حسب الفاتورة)	200	200

ملاحظة: لم يتم تسجيل العملية السابعة لأنها ليست عملية مالية وإنما هي عملية إدارية تخص قسم التوظيف.

بعد أن يتم تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية، سيتم بعد ذلك نقل تلك العمليات إلى صفحة كل حساب تأثر بالعملية المالية في دفتر الأستاذ، تسمى عملية نقل العمليات المالية من دفتر اليومية الى دفتر الأستاذ بعملية الترحيل، وهذا ما سوف يتم شرحه.

II. الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

بعد أن يتم تسجيل العملية المالية في دفتر اليومية على شكل قيود محاسبية، يتم بعد ذلك ترحيل تلك القيود إلى حساباتها الموجودة في دفتر الأستاذ.

1.2 دفتر الأستاذ العام:

هو ذلك السجل الذي يحتوي بداخله جميع الحسابات الخاصة بالمؤسسة، بحيث يكون لكل حساب صفحة خاصة به تسمى صفحة أستاذ تسجل فيه الحركات المالية التي أثرت فيه سواء كانت حركات مدينة أو حركات دائنة وذلك من واقع القيود التي تم تسجيلها في دفتر اليومية، ويوجد نموذجين لصفحة الحساب في دفتر الأستاذ:

- **نموذج التطبيق العملي:**

هذا النموذج تستخدمه أكثر الشركات من الناحية العملية.

حساب الصندوق في دفتر الأستاذ العام					
التاريخ	**رقم صفحة اليومية**	**البيان**	**منه**	**له**	**الرصيد**
01/01	1	رصيد سابق	10000		10000
01/10	1	إيداع في حساب البنك		4000	6000
01/11	1	مصروف ايجار		1000	5000
01/15	2	ايرادات مقبوضة	2000		7000

- **النموذج النظري:** (T)

هذا النموذج يستخدم بهدف التدريس والتعليم، بحيث تظهر صفحة الأستاذ على شكل حرف T باللغة اللاتينية، فيكون الجانب الأيمن من الحساب هو الجانب المدين (منه)، والجانب الأيسر هو الجانب الدائن (له).

حساب الصندوق في دفتر الأستاذ العام

01/01	رصيد سابق	10000	01/01	ح/ البنك	4000
01/15	ح/الإيرادات	2000	01/11	ح/ مصاريف الإيجار	1000
				رصيد مدين	7000

2.2 دفتر الأستاذ المساعد:

هو دفتر أستاذ آخر متفرع من دفتر الأستاذ العام، ويتم فتحه حسب حاجة المؤسسة، فمثلا قد تقوم المؤسسة بفتح دفتر أستاذ مساعد لحساب المدينون، بحيث تخصص لكل ذمة مدينة أو زبون صفحة خاصة به تنقل إليه الحركات المدينة والدائنة، وذلك لمعرفة رصيد حساب كل زبون بكل سهولة،

وكذلك فتح دفتر أستاذ مساعد لحساب المصاريف بحيث يخصص لكل مصروف صفحة خاصة به تنقل إليه الحركات المدينة والدائنة وهكذا.

- **الترحيل:** يقصد بعملية الترحيل بأن يتم نقل العمليات المالية المسجلة في دفتر اليومية إلى حساباتها في دفتر الأستاذ العام، بحيث يتم ترحيل كل مبلغ مدين مسجل في دفتر اليومية إلى الجانب المدين من صفحة الحساب (صفحة الأستاذ)، وترحيل كل مبلغ دائن مسجل في دفتر اليومية إلى الجانب الدائن من صفحة الحساب الموجودة في دفتر الأستاذ العام.

مثال: هذه بعض القيود المسجلة في دفتر يومية مؤسسة السلام خلال شهر فيفري.

التاريخ	البيان	المدين	الدائن
02/01	من ح/الصندوق	2500	
	إلى ح/البنك		2500
	(سحب المبلغ من البنك وإيداعه في الصندوق)		
02/03	من ح/مصاريف الكهرباء	500	
	إلى ح/الصندوق		500
	(دفع فاتورة الكهرباء عن شهر جانفي)		

المطلوب: ترحيل القيود من دفتر اليومية إلى حساباتها الموجودة في دفتر الأستاذ

طريقة الحل:

- القيد الأول:

نلاحظ في القيد الأول أن الحسابات التي تأثرت بالعملية المالية هما حساب الصندوق وحساب البنك، وحساب الصندوق تم تسجيله في دفتر اليومية في الطرف المدين أما حساب البنك فتم تسجيله في الطرف الدائن، ولترحيل العملية المالية إلى دفتر الأستاذ يتم نقل المبلغ المدين لحساب الصندوق الظاهر في دفتر اليومية إلى الجانب المدين (منه) لحساب الصندوق في دفتر الأستاذ، ونقل المبلغ الدائن لحساب البنك من دفتر اليومية إلى الجانب الدائن (له) لحساب البنك في دفتر الأستاذ، كالتالي:

حساب الصندوق					
منه			له		
02/01	ح/البنك	2500			
حساب البنك					
منه			له		
			02/01	ح/الصندوق	2500

- **القيد الثاني:**

نلاحظ في القيد الثاني أن الحسابات التي تأثرت بالعملية المالية هما حساب مصاريف الكهرباء وحساب الصندوق، وحساب مصاريف الكهرباء تم تسجيله في دفتر اليومية في الطرف المدين أما حساب الصندوق فتم تسجيله في الطرف الدائن، ولترحيل العملية المالية إلى دفتر الأستاذ يتم نقل المبلغ المدين لحساب مصاريف الكهرباء الظاهر في دفتر اليومية إلى الجانب المدين لحساب مصاريف الكهرباء في دفتر الأستاذ، ونقل المبلغ الدائن لحساب الصندوق من دفتر اليومية إلى الجانب الدائن لحساب الصندوق في دفتر الأستاذ، كالتالي:

حساب مصاريف الكهرباء					
منه			له		
02/01	ح/الصندوق	500			

حساب الصندوق					
منه			له		
			02/01	ح/مصاريف الكهرباء	500

ملاحظة: لاحظ كيف أن حساب الصندوق قد تغير عند ترحيل القيد الثاني، فعندما تم ترحيل القيد الأول كان مدين بقيمة 2500 دج، ثم عند إضافة القيد الثاني أصبح مدين بقيمة 2500 دج ودائن بقيمة 500 دج، والفرق بين قيمة المدين والدائن يمثل رصيد حساب الصندوق.

- **الترصيد:** ويقصد به هو إيجاد قيمة الفرق ما بين المبالغ المدينة والمبالغ الدائنة لكل حساب من الحسابات الموجودة في دفتر الأستاذ العام والدفاتر المساعدة، وهذا الفرق الناتج يمثل رصيد الحساب، فإذا كان مجموع المبالغ المدينة أكبر من مجموع المبالغ الدائنة فالرصيد الذي سيظهر هو رصيد مدين، أما إذا كان مجموع المبالغ الدائنة أكبر من مجموع المبالغ المدينة فإن رصيد الحساب سيكون دائن، أما إذا كان الجانب المدين يساوي الجانب الدائن فإن الرصيد يساوي صفر، فمثلا إذا كانت مجموع الحركات المدينة في حساب الصندوق خلال السنة المالية تساوي 100,000 دج ومجموع الحركات الدائنة لنفس الحساب 70,000 دج، فالفرق يساوي 30,000 دج وهو يمثل رصيد حساب الصندوق في نهاية السنة المالية، وفي هذه الحالة رصيد الصندوق يكون مدين بقيمة 30,000 دج، ويتم ترصيد كل حساب وفق نموذج (T) بالخطوات التالية:
  - يتم جمع المبالغ الظاهرة في الجانب المدين وجمع المبالغ الظاهرة في الجانب الدائن.
  - ثم يتم تسجيل المجموع الأكبر في كلا الجانبين في أسفل صفحة دفتر الأستاذ.
  - بعد ذلك يتم تسجيل الفارق في الجانب الأقل، وهذا الفارق يمثل رصيد الحساب في دفتر الأستاذ، فإذا تم تسجيل الفارق في الجانب المدين من الحساب فإن الرصيد دائن، أما إذا تم تسجيل الفارق في الجانب الدائن فإن الرصيد مدين.

تكملة للمثال السابق، فإذا كان المطلوب ترحيل وترصيد حساب الصندوق من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، فعند ذلك سيظهر حساب الصندوق على الشكل التالي:

حساب الصندوق					
منه			له		
02/03	ح/البنك	2500	02/01	ح/مصاريف الكهرباء	500
				رصيد مدين	2000
		2500			2500

إن رصيد حساب الصندوق كما هو ظاهر في دفتر الأستاذ لحساب الصندوق مدين بقيمة 2000 دج.

ملاحظة: إن الحسابات ذات الطبيعة المدينة كحسابات الأصول وحساب المصاريف والمسحوبات الشخصية يكون رصيدها في أغلب الأحيان رصيد مدين، أما الحسابات ذات الطبيعة الدائنة كحسابات الالتزامات وحساب الإيرادات ورأس المال تكون على الأغلب أرصدتها دائنة.

إن استخدام البرامج المحاسبية على الكمبيوتر ساعدت المحاسب على إجراء الكثير من العمليات المحاسبية بكل سهولة وسرعة، فمثلا يستطيع المحاسب بمجرد كتابة القيد في البرنامج المحاسبي أن يقوم البرنامج بنفسه بعملية الترحيل والترصيد، بعكس النظام اليدوي الذي يتطلب من المحاسب أن يقوم هو بنفسه بعملية الترحيل ثم الترصيد والتأكد من صحتها.

III. إعداد ميزان المراجعة:

بعد عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ والدفاتر المساعدة وترصيد الحسابات يتم بعد ذلك تجميع الحسابات مع أرصدتها وذلك بإعداد كشف يسمى كشف ميزان المراجعة.

3ـ1ـ ميزان المراجعة:

هو كشف يحتوي داخله على جميع الحسابات مع أرصدتها النهائية المدينة والدائنة والتي يتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ، ويشترط أن يتساوا مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن حتى نحكم بصحته من حيث التوازن.

3ـــ2ـــ أهمية إعداد ميزان المراجعة:

- التأكد من توازن الحسابات واكتشاف الأخطاء التي تؤثر على توازنه ليتم تصحيحها قبل إعداد القوائم المالية.
- يعطي ملخص عن أرصدة الحسابات خلال فترة معينة تفيد متخذي القرارات في المؤسسة، و يفضل أن يتم إعداد ميزان المراجعة كل نهاية شهر.
- يعتبر ميزان المراجعة نقطة البداية لإعداد القوائم المالية.

3ـــ3ـــ أشكال ميزان المراجعة:

- **ميزان المراجعة بالأرصدة:**

هو كشف يحتوي على أرصدة الحسابات الموجودة مسبقا في دفتر الأستاذ، وهو على هذا الشكل:

اسم الحساب	الأرصدة المدينة	الأرصدة الدائنة
الأثاث والديكور	XXX	
بضاعة	XXX	
الذمم المدينة (المدينون)	XXX	
البنك	XXX	
الصندوق	XXX	
رأس المال		XXX
الذمم الدائنة (الدائنون)		XXX
المصاريف	XXX	
الإيرادات		XXX
المجموع	XXX	XXX

- **ميزان المراجعة بالمجاميع**:

هو كشف يحتوي على مجموع الحركات المدينة و الحركات الدائنة التي حصلت لكل حساب من الحسابات الموجودة في دفتر الأستاذ، ويأخذ هذا الشكل:

اسم الحساب	المجاميع المدينة	المجاميع الدائنة
الأثاث والديكور	Xxx	Xxx
بضاعة	Xxx	Xxx
الذمم المدينة (مدينون)	Xxx	Xxx
البنك	Xxx	Xxx
الصندوق	Xxx	
رأس المال		Xxx
الذمم الدائنة (دائنون)	Xxx	Xxx
المصاريف	Xxx	
الإيرادات		Xxx
المجموع	XXX	XXX

- **ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة**:

هو كشف يحتوي على المجاميع المدينة والدائنة والأرصدة المدينة والدائنة لكل حساب من الحسابات الموجودة في دفتر الأستاذ.

اسم الحساب	المجاميع المدينة	المجاميع الدائنة	الأرصدة المدينة	الأرصدة الدائنة
الأثاث والديكور	Xxx		Xxx	
بضاعة	Xxx	Xxx	Xxx	
الذمم المدينة	Xxx	Xxx	Xxx	
البنك	Xxx	Xxx	Xxx	
الصندوق	Xxx	Xxx	Xxx	
رأس المال		Xxx		Xxx
الذمم الدائنة	Xxx	Xxx		Xxx
المصاريف	Xxx		Xxx	
الإيرادات		Xxx		Xxx
المجموع	XXX	XXX	XXX	XXX

ملاحظة: الحسابات ذات الطبيعة المدينة تكون أرصدتها على الأغلب مدينة وهي حسابات الأصول وحساب المسحوبات الشخصية وحساب المصاريف، والحسابات ذات الطبيعة الدائنة تكون على الأغلب دائنة وهي حسابات الالتزامات وحساب رأس المال والإيرادات.

تمرين:

بتاريخ 2012/01/01 كانت الميزانية الافتتاحية لإحدى المؤسسات تتكون من العناصر التالية:

الأصول غير الجارية:

برمجيات المعلوماتية 40000 دج ، الأراضي60000 دج، المباني 75000 دج، آلات الإنتاج 55000 دج

الأصول الجارية:

بضاعة 10000 دج، الزبائن 20000 دج، البنك 120000 دج، الصندوق 40000 دج

رؤوس الأموال الخاصة :

رأس المال الصادر 240000 دج، احتياطات 100000 دج

الخصوم غير الجارية:

اقتراضات لدى مؤسسات القرض 30000 دج

الخصوم الجارية:

مورد المخزونات و الخدمات 20000 دج، مورد التثبيتات 30000 دج

و خلال الدورة قامت المؤسسة بالعمليات التالية:

- 2012/01/06 اشترت المؤسسة آلة إنتاج بقيمة 20000 دج، حيث سددت نصف المبلغ بشيك بنكي و الباقي على الحساب (لم يسدد).
- 2012/02/20 تم سحب مبلغ 20000 دج من البنك و وضع في الصندوق.
- 2012/03/15 قبضت المؤسسة مبلغ 8000 دج من أحد الزبائن بواسطة شيك بنكي.
- 2012/04/03 سددت المؤسسة فاتورة صيانة و إصلاحات بقيمة 10000 دج عن طريق الصندوق.
- 2012/05/05 سددت المؤسسة مبلغ مورد المخزونات و الخدمات الظاهر في الميزانية الإفتتاحية بالكامل عن طريق الصندوق.
- 2012/06/20 اشترت المؤسسة شاحنة بقيمة 25000 دج حيث تم تسديد مبلغ هذه الشاحنة بشيك بنكي.
- 2012/07/10 قبضت المؤسسة مبلغ30000 دج بشيك بنكي، مقابل تقديم خدمات للغير.

المطلوب : - إعداد الميزانية الإفتتاحية للمؤسسة

- التسجيل في دفتر اليومية للعمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة

- الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ مع استخراج الأرصدة، ثم الترحيل إلى ميزان المراجعة.

- إعداد الميزانية الختامية لهذه المؤسسة مع حساب نتيجة الدورة

الحل: ـــــ الميزانية الإفتتاحية: 2012/01/01

ر.ح	الأصول	المبلغ	ر.ح	الخصوم	المبلغ
	أصول غير جارية:	**230000**		**رؤوس الأموال الخاصة:**	**340000**
204	برمجيات المعلوماتية	40000	101	رأس المال	240000
211	أراضي	60000	106	إحتياطات	100000
213	مباني	75000		**الخصوم غير الجارية:**	**30000**
215	معدات وأدوات صناعية	55000	164	اقترضات لدى مؤسسات القرض	30000
	الأصول الجارية:	**190000**		**الخصوم الجارية:**	**50000**
30	البضائع	10000	401	موردو المخزونات و الخدمات	20000
411	الزبائن	20000	404	موردوا التثبيتات	30000
512	البنك	120000			
53	الصندوق	40000			
	المجموع العام للأصول	**420000**		**المجموع العام للخصوم**	**420000**

ملاحظة: مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم في الميزانية الإفتتاحية.

- تسجيل العمليات في دفتر اليومية:

		2012/01/01		
204		من مذكورين:		
		حـــ/برمجيات معلوماتية	40000	
211		حـــ/اراضي	60000	
213		حـــ/مباني	75000	
215		حـــ/معدات و ادوات صناعية	55000	
30		حـــ/بضائع	10000	
411		حـــ/الزبائن	20000	
512		حـــ/البنك	120000	
530		حـــ/الصندوق	40000	
		إلى مذكورين:		
	101	حـــ/رأس المال		240000
	106	حـــ/احتياطات		100000
	164	حـــ/اقتراضات		30000
	401	حـــ/مورد المخزونات		2000
	404	حـــ/مورد التثبتات		30000
		(القيد الإفتتاحي)		

		2012/01/06		
	20000	حـــ/آلة إنتاجية		215
10000		حـــ/البنك		
10000		حـــ/مورد التثبتات	512	
		(شراء الة انتاجية)	404	
		2012/02/20		
	20000	حـــ/الصندوق		530
20000		حـــ/البنك		
		(تحويل أموال)	512	
		2012/03/15		
	8000	حـــ/البنك		512
8000		حـــ/الزبائن		
		(تحصيل من الزبائن)	411	
		2012/04/03		
	10000	حـــ/مصاريف الصيانة		615
10000		حـــ/الصندوق		
		(تسديد مصاريف الصيانة)	530	
		2012/05/05		
	20000	حـــ/مورد المخزونات		401
20000		حـــ/الصندوق		
		(تسديد ديون المخزونات)	530	
		2012/06/20		
	25000	حـــ/معدات نقل		218
25000		حـــ/البنك		
		(شراء شاحنة)	512	
		2012/07/10		
	30000	حـــ/البنك		512
30000		حـــ/خدمات مقدمة		
		(تقديم خدمات الغير)	706	

ـــــ الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

ح/101 رأس المال

	240000
ر.د	
240000	

ح/106 إحتياطات

	100000
ر.د	
100000	

ح/164 إقتراضات

	30000
ر.د	
30000	

ح/401 مورد المخزونات

20000	20000
مرصَد	

ح/404 مورد التثبيتات

30000	
10000	
ر.د	
40000	

ح/204برمجيات

	40000
ر.م	
40000	

ج/211أراضي

60000	
ر.م	
60000	

ح/13 مباني

	75000
ر.م	
75000	

ح/215 معدات صناعية

55000	
20000	
ر.م	
75000	

ح/30 بضاعة

	10000
ر.م	
10000	

ح/411 زبائن

8000	20000
ر.م	
12000	

ح/512البنك

10000	120000
20000	8000
25000	30000
ر.م	
103000	

ح/530 الصندوق

10000	40000
20000	20000
ر.م	
30000	

ح/ مصاريف الصيانة

	10000
ر.م	
10000	

ح/218 ت.م.أخرى

	25000
ر.م	
25000	

ح/706 خدمات مقدمة

30000	
	ر.د
	30000

- **ميزان المراجعة:**

رقم الحساب	إسم الحساب	المبالغ		الأرصدة	
		مدينة	دائنة	مدينة	دائنة
101	رأس المال	-	240000	-	240000
106	إحتياطات	-	100000	-	100000
164	إقتراضات	-	30000	-	30000
204	برمجيات.م	40000	-	40000	-
211	أراضي	60000	-	60000	-
213	مباني	75000	-	75000	-
215	معدات صناعية	75000	-	75000	-
218	تثبيتات مادية	25000	-	25000	-
30	بضاعة	10000	-	10000	-
401	مورد المخزونات	20000	20000	-	-
404	مورد التثبيتات	-	40000	-	40000
411	الزبائن	20000	8000	12000	-
512	البنك	158000	55000	103000	-
530	الصندوق	600000	30000	30000	-
615	مصاريف الصيانة	10000	-	10000	-
706	خدمات مقدمة	-	30000	-	30000
	المجموع	553.000	553.000	440.000	440.000

الميزانية الختامية: 2012/12/31

ر.ح	الأصول	المبلغ	ر.ح	الخصوم	المبلغ
	الأصول غير جارية:	**275000**		**رؤوس الأموال الخاصة:**	**360000**
204	برمجيات المعلوماتية	40000	101	رأس المال	240000
211	أراضي	60000	106	إحتياطات	100000
213	مباني	75000	12	النتيجة	20000
				الخصوم غير الجارية:	**30000**
215	معدات وأدوات صناعية	75000			
218	تثبيتات مادية أخرى	25000	164	إقتراضات	30000
	الأصول الجارية:	**155000**		**الخصوم الجارية:**	**40000**
30	البضائع	10000			
411	الزبائن	12000	404	موردو التثبيتات	40000
512	البنك	103000			
530	الصندوق	30000			
	المجموع العام للأصول	**430000**		**المجموع العام للخصوم**	**430000**

نتيجة الدورة= مجموع الأصول- مجموع الخصوم=430000-410000= 20000

// = الإيرادات- الأعباء= خدمات مقدمة (ح/706) – مصاريف الصيانة(ح/615)

= 30000- 10000 =20000

III. التسوية الجردية للإيرادات والمصاريف:

بعد إعداد ميزان المراجعة ومراجعة الحسابات قد يتم تعديل أرصدة بعض الحسابات، فعند ذلك يتم إعداد قيود تعديلية تسمى بقيود التسوية الجردية.

1. قيود التسوية الجردية:

هو إجراء محاسبي يتمثل في إعداد قيود لتسوية بعض الحسابات وتعديل أرصدتها بما يتناسب مع التغيرات التي حصلت على الحساب في نهاية الفترة المالية، وذلك بهدف الوصول إلى نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة والمركز المالي بطريقة صحيحة.

2. التسوية الجردية للإيرادات والمصاريف:

من الحسابات التي يتم جردها والتي قد تحتاج إلى عمل قيود تسوية لها هي حسابات الإيرادات والمصاريف، وحسب مبدأ الاستحقاق فإنه يتم إثبات الإيرادات والمكاسب التي تخص الفترة المالية الحالية سواء تم تحصيلها خلال الفترة أم لم يتم تحصيلها، وكذلك إثبات المصاريف والخسائر التي تخص الفترة المالية الحالية سواء دفعت خلال الفترة الحالية أم لم تدفع، أي بمعنى تحميل الفترة المالية الحالية بالإيرادات والمصاريف التي تخصها وذلك بهدف الوصول إلى النتيجة الحقيقية لصافي الدخل من ربح أو خسارة.

- **التسوية الجردية للمصاريف:**

يمكن تعريف المصاريف بأنها المبالغ التي يتم دفعها للحصول على الخدمة، فعندما تقوم المؤسسة بدفع المصروف لقاء الخدمة يتم فتح حساب باسم المصروف يسجل في الطرف المدين كالتالي:

البيان	المدين	الدائن
من ح/اسم المصروف	XXX	
إلى ح/الصندوق أو البنك		Xxx
(دفع مصاريف نقدا أو عن طريق البنك)		

مثال: في 2015/01/01 قامت شركة السلام بدفع مبلغ قدره 1000 دج وذلك عن مصروف تأمين صحي، وقد تم دفع القيمة المطلوبة نقدا.

المطلوب: تسجيل القيد في دفتر اليومية

طريقة الحل:

البيان	المدين	الدائن
من ح/مصاريف التأمين	Xxx	
إلى ح/الصندوق		xxx
(دفع مصاريف التأمين الصحي نقدا)		

وفي نهاية الفترة المالية يظهر حساب المصروف في قائمة الدخل مخصوما من إيرادات الفترة الحالية لمعرفة نتيجة عمل المؤسسة من ربح أو خسارة.

ـــــــ المصاريف المدفوعة مقدما:

بعد إعداد ميزان المراجعة ومراجعة حساب المصاريف قد يتبين لدى المؤسسة أن هنالك مصاريف قامت بدفعها في الفترة الحالية ولكنها تخص الفترة المالية القادمة، فعند ذلك وحسب مبدأ الاستحقاق يتم استبعاد المبلغ المدفوع عن الفترة المالية القادمة وعدم تحميل الفترة المالية الحالية بهذا المصروف وذلك بفتح حساب وسيط باسم مصاريف مدفوعة مقدما يسجل في الطرف المدين وتخفيض حساب المصاريف بتسجيله في الطرف الدائن.

- قيد تسوية المصاريف المدفوعة مقدما بتخفيضها من حساب المصاريف المعنية.

البيان	المدين	الدائن
من ح/مصاريف مدفوعة مقدما	Xxx	
إلى ح/اسم المصروف		Xxx
(إثبات المصاريف المدفوعة مقدما)		

إن حساب المصاريف المدفوعة مقدما يعتبر من حسابات الأصول فيظهر في نهاية الفترة المالية في قائمة المركز المالي (الميزانية) في جانب الأصول وليس في قائمة الدخل.

مثال: في 2015/08/01 قامت شركة السلام بدفع مبلغ قدره 450 دج نقدا، وذلك عن اشتراك أنترنت لمدة سنة.

المطلوب: تسجيل القيود اليومية لسنة 2015.

الحل:

- قيد إثبات المصاريف المدفوعة باعتبارها مصروف في البداية:

التاريخ	البيان	المدين	الدائن
08/01	من ح/مصاريف الأنترنت	450	
	إلى ح/الصندوق		450
	(دفع مصاريف الأنترنت نقدا)		

في 2015/12/31 يتم استبعاد المصروف المدفوع عن الفترة المالية القادمة، وهي الفترة الواقعة من 2016/01/01 وحتى 2016/08/01 والتي تساوي 7 أشهر، ويساوي 12/450*7=262.5.

- قيد إثبات وتسوية قيمة المصروف المدفوع مقدما بتخفيض قيمة المصروف:

التاريخ	البيان	المدين	الدائن
08/31	من ح/مصاريف مدفوعة مقدما	262.5	
	إلى ح/مصاريف الأنترنت		262.5
	(إثبات المصاريف المدفوعة مقدما)		

ملاحظة:

سيظهر رصيد حساب مصروف الأنترنت في نهاية الفترة بقيمة 187.5 دج ويتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر(قائمة الدخل) ، و سيظهر رصيد حساب مصروف الأنترنت المدفوع مقدما في نهاية الفترة بقيمة 262.5 دج ويتم ترحيله إلى الفترة المالية القادمة باعتباره أصول.

-المصاريف المستحقة:

بعد إعداد ميزان المراجعة ومراجعة حساب المصاريف، قد يتبين لدى المؤسسة أيضا أن هنالك مصاريف تخص الفترة الحالية ولكن لم يتم دفعها ولم تظهر من ضمن رصيد المصاريف في ميزان المراجعة في نهاية الفترة، وحسب مبدأ الاستحقاق فإنه يجب تحميل الفترة الحالية بالمصروف وذلك بتسجيله في الطرف المدين وفتح حساب وسيط باسم مصاريف مستحقة تسجل في الطرف الدائن كالتالي:

- قيد إثبات وتسوية المصاريف المستحقة:

البيان	المدين	الدائن
من ح/ اسم المصروف	Xxx	
إلى ح/ مصاريف مستحقة		xxx
(إثبات المصاريف المستحقة في الفترة الحالية)		

إن حساب المصاريف المستحقة يعتبر من حسابات الخصوم (الالتزامات) فيظهر في نهاية الفترة المالية في قائمة المركز المالي (الميزانية) في جانب الالتزامات وليس في قائمة الدخل.

مثال: في 2015/12/31 كان رصيد حساب مصاريف الرواتب والأجور الظاهر في ميزان المراجعة يساوي 10000 دج، وعند الجرد تبين أن قيمة الرواتب والأجور الشهرية تساوي 1000 دج.

المطلوب: تسجيل قيد التسوية في 2015/12/31

طريقة الحل:

إن مصاريف الرواتب والأجور الواجب دفعها عن سنة 2015 تساوي 12000 دج (1000*12=12000دج)، وكما هو موضح في المثال أن القيمة التي تم إثباتها في الدفاتر كانت 10000 دج فقط، فإذن يتم تسجيل قيد يثبت قيمة المصروف المستحق بقيمة 2000 دج.

- قيد إثبات وتسوية قيمة المصاريف المستحقة:

البيان	المدين	الدائن
من ح/ مصاريف الرواتب والأجور	2000	
إلى ح/ مصاريف الرواتب مستحقة		2000
(إثبات المصاريف المستحقة عن سنة 2015)		

- **التسوية الجردية للإيرادات:**

يمكن تعريف الإيرادات بأنها المبالغ التي تم تحصيلها من الغير أو المستحقة على الغير نتيجة تقديم خدمة، وعندما تقوم المؤسسة بقبض مبلغ لقاء تقديمها الخدمة يتم فتح حساب باسم الإيرادات تسجل في الطرف الدائن كالتالي:

- قيد إثبات الإيرادات:

البيان	المدين	الدائن
من ح/ الصندوق أو الذمم المدينة	Xxx	
إلى ح/ الإيرادات		xxx
(إيرادات مقبوضة نقدا أو على الحساب)		

وفي نهاية الفترة المالية يظهر حساب الإيرادات في قائمة الدخل مخصوما منه مصاريف الفترة الحالية لمعرفة نتيجة عمل المؤسسة من ربح أو خسارة.

مثال: في 2016/04/30 تحصلت شركة السلام على إيرادات بدل تقديمها خدمات قيمتها 3000 دج وقد تم قبض القيمة نقدا.

المطلوب: تسجيل القيد في دفتر اليومية

طريقة الحل:

التاريخ	البيان	المدين	الدائن
04/30	من ح/ الصندوق	3000	
	إلى ح/ الإيرادات		3000
	(إيرادات مقبوضة نقدا)		

- الإيرادات المحصلة مقدما:

بعد إعداد ميزان المراجعة ومراجعة حساب الإيرادات قد يتبين لدى المؤسسة أن هنالك إيرادات قامت بتحصيلها في الفترة الحالية ولكنها تخص الفترة المالية القادمة، فعند ذلك وحسب مبدأ الاستحقاق يتم استبعاد المبلغ المحصل عن الفترة المالية القادمة وعدم تحميل الفترة المالية الحالية بهذا الإيراد وذلك بفتح حساب وسيط باسم إيرادات محصلة مقدما يسجل في الطرف الدائن وتخفيض حساب الإيرادات بتسجيله في الطرف المدين.

- قيد تسوية الإيرادات المحصلة مقدما بتخفيضها من حساب الإيرادات المعنية.

البيان	المدين	الدائن
من ح/ الإيرادات (اسم الإيراد)	Xxx	
إلى ح/ إيرادات المحصلة مقدما		Xxx
(إثبات الإيرادات المحصلة مقدما)		

إن حساب الإيرادات المحصلة مقدما يعتبر من حسابات الخصوم فيظهر في نهاية الفترة المالية في قائمة المركز المالي (الميزانية) في جانب الخصوم وليس في قائمة الدخل.

- الإيرادات المستحقة:

بعد إعداد ميزان المراجعة ومراجعة حساب الإيرادات، قد يتبين لدى المؤسسة أيضا أن هنالك إيرادات تخص الفترة الحالية ولكن لم يتم تحصيلها ولم تظهر من ضمن رصيد الإيرادات في ميزان المراجعة

في نهاية الفترة، وحسب مبدأ الاستحقاق فإنه يجب تحميل الفترة الحالية بالإيراد وذلك بتسجيله في الطرف الدائن وفتح حساب وسيط باسم إيرادات مستحقة تسجل في الطرف المدين كالتالي:

- قيد إثبات وتسوية الإيرادات المستحقة:

البيان	المدين	الدائن
من ح/ إيرادات مستحقة	xxx	
إلى ح/ الإيرادات		Xxx
(إثبات الإيرادات المستحقة في الفترة الحالية)		

إن حساب الإيرادات المستحقة يعتبر من حسابات الأصول فيظهر في نهاية الفترة المالية في قائمة المركز المالي (الميزانية) في جانب الأصول وليس في قائمة الدخل.

IV. إعداد القوائم المالية:

بعد الانتهاء من إعداد ميزان المراجعة المعدل والذي يحتوي بداخله على جميع أرصدة الحسابات بعد التعديل، يتم بعد ذلك إعداد القوائم المالية للمؤسسة، بحيث يتم نقل أرصدة حسابات الإيرادات والمصاريف لإعداد قائمة الدخل واستخراج نتيجة الدخل من ربح أو خسارة، و نقل أرصدة حسابات حقوق الملكية وحساب نتيجة الدخل لإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ونقل أرصدة حسابات الأصول والالتزامات لإعداد قائمة المركز المالي (الميزانية).

1. قائمة الدخل:

هي قائمة يتم إعدادها لمعرفة نتيجة عمل المؤسسة من ربح أو خسارة في نهاية الفترة المالية، ويتم ذلك عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصاريف والفرق بينهما سيكون إما ربح أو خسارة، فإذا زادت الإيرادات عن المصاريف تكون النتيجة ربح، أما إذا كانت المصاريف أكبر من الإيرادات فالنتيجة خسارة، ويتم إعداد قائمة الدخل بإحدى الطريقتين، إما بطريقة مختصرة وتسمى قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة، أو على عدة مراحل وتسمى قائمة الدخل متعددة المراحل، والطريقتان تعطيان نفس النتيجة.

2. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

يتم نقل أرصدة الحسابات الخاصة بحقوق الملكية من ميزان المراجعة إلى قائمة حقوق الملكية وكذلك يتم نقل نتيجة قائمة الدخل من ربح أو خسارة إلى هذه القائمة.

وتعَرف حقوق الملكية بأنها الالتزامات المستحقة على المؤسسة اتجاه صاحب المؤسسة أو الشركاء (الملاك)، ويتم إعداد هذه القائمة لمعرفة التغيرات التي طرأت على حقوق أصحاب المؤسسة خلال الفترة أو السنة المالية، حيث تزداد حقوق الملكية بزيادة رأس المال و بالأرباح وتقل حقوق الملكية بتخفيض رأس المال و بالمسحوبات الشخصية والخسائر، وتختلف بنود القائمة باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة إن كانت مؤسسة فردية (يملكها فرد) أو شركة أشخاص (يملكها أكثر من شخص) أو شركة أموال (أسهم).

3. قائمة المركز المالي (الميزانية):

بعد إعداد ميزان المراجعة يتم نقل أرصدة حسابات الأصول والالتزامات وصافي حقوق الملكية إلى قائمة المركز المالي.

وهي قائمة يتم إعدادها لبيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، حيث يتم من خلال هذه القائمة معرفة كل ما تمتلكه المؤسسة من أصول وما عليها من التزامات (خصوم) في لحظة زمنية معينة، بحيث تظهر حسابات الأصول في جانب و الحسابات الخاصة بالالتزامات وحقوق الملكية في جانب آخر، ويجب أن يكون مجموع الجانبين متساويين، ويتم إعداد القائمة إما على شكل حساب أو على شكل تقرير.

4. قائمة تغيرات الخزينة:

يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية و حسابات النتائج. يتم عرض جدول تغيرات أو تدفقات الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة و ما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية و يتضمن الأنشطة التشغيلية و الأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية.

V. إقفال الحسابات:

في نهاية السنة المالية وبعد إعداد القوائم المالية فإن بعض الحسابات يتم إقفالها وإلغاء أرصدتها وبعض الحسابات يتم تدويرها وترحيلها إلى الفترة المالية التالية، ويمكن تصنيف الحسابات لغرض إقفالها إلى حسابات حقيقية (دائمة) و حسابات إسمية (مؤقتة).

1. **الحسابات الحقيقية (الدائمة):** وهي الحسابات التي لا يتم إقفالها و يتم ترحيل أرصدتها وتدويرها إلى الفترة المالية التالية، وهي تتضمن جميع الحسابات الموجودة في قائمة المركز المالي، وهي حسابات الأصول والخصوم وراس المال.
2. **الحسابات الإسمية (المؤقتة):** وهي الحسابات التي يتم إقفال أرصدتها في نهاية الفترة المالية، بحيث يصبح رصيدها صفر، وهي تتضمن حساب الإيرادات وحساب المصاريف الموجودة في قائمة الدخل، ويتم إقفال هذه الحسابات في حساب خاص يسمى حساب أرباح وخسائر (ملخص الدخل)، بحيث تقفل المصاريف التي لها أرصدة مدينة بجعلها دائنة، ويقفل حساب الإيرادات التي لها أرصدة دائنة بجعلها مدينة.

3. إقفال حساب الأرباح والخسائر (ملخص الدخل):

بعد إقفال حساب المصاريف والإيرادات في حساب الأرباح والخسائر، سيظهر رصيد الأرباح والخسائر مدين إذا كانت المصاريف أكبر من الإيرادات وهذا يعني أن المؤسسة حققت خسارة في نهاية الفترة، ويظهر الرصيد دائن إذا كانت الإيرادات أكبر من المصاريف وهذا يعني أن المؤسسة حققت ربح، وبعد ذلك يقفل حساب الأرباح والخسائر (ملخص الدخل) في أحد حسابات حقوق الملكية (رأس المال أو حساب جاري صاحب المؤسسة أو في حساب الأرباح والخسائر المحتجزة).

4. إقفال حساب المسحوبات الشخصية:

يعتبر حساب المسحوبات الشخصية من الحسابات المؤقتة والذي يتم إقفاله في حساب رأس المال أو في حساب جاري صاحب المؤسسة بجعله في الطرف الدائن، ولكن إقفال حساب المسحوبات الشخصية في حساب رأس المال سيؤدي إلى تغيير رصيد حساب رأس المال من فترة مالية إلى أخرى، وسيختلف رصيده عن ما هو مسجل في عقد تأسيس المؤسسة وهذا يخالف القوانين المعمول بها في بعض الدول، فلذلك يفضل أن يتم إقفاله في حساب جاري صاحب المؤسسة.

وبعد إقفال الحسابات الإسمية المؤقتة يتم إعداد ميزان مراجعة بعد الإقفال وإعداد الميزانية والتي ستحتوي على جميع الحسابات الحقيقية الدائمة والتي سيتم تدويرها وترحيلها إلى الفترة المالية القادمة.

قائمة المراجع:

ـــــ باللغة العربية:

1ـ أمين السيد أحمد لطفي، نظريه المحاسبة من منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر،2005 .

2ـ جمعة حميدات، محمد أبو نصار، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،.2008

3ـ حسين قاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها ، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008

4ـ حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2010.

5ـ حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، الجزائر،2011 .

6ـ رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2003 .

7ـ زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية و المالية، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009 .

8ـ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008 .

9ـ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009 .

10ـ طلال محمد علي الحجاوي، حيدر علي المسعودي، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الثانية، دار الكتب، العراق، 2014 .

11ـ مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن.

12ـ المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2009 .

13ـ محب خله توفيق، الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011 .

14ـ محمد بوتين، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010 .

15ـ محمد كمال، أحمد عبدالله، مبادئ المحاسبة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008 .

16ـــ محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، مقدمة في المحاسبة المالية، الجزء الثاني، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2005 .

17ـــ مرعي عبد الحي، محمد عباس بدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2003 .

18ـ معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.2008، الصفحات الزرقاء، الجزائر،

ـ ملتقيات، دوريات، مواقع إلكترونية

ـ مداني بن بلغيت، التوافق المحاسبي الدولي، المفهوم و المبررات و الأهداف، مجلة الباحث، العدد 04 ، ورقلة الجزائر، 2006 .

ـ منصوري الزين، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الدولي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12/ 13 أكتوبر 2009 .

ـ نور الدين مزياني، أهمية تطبيق النظام المحاسبي الدولي لمتطلبات المعايير الدولية و تحديات البيئة الجزائرية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الدولي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12/ 13 أكتوبر 2009 .

ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2003.

ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03 .

ـ IFRS Foundation-official site www.IFRS.org

- http.amnacompt.wordpress مدونة شاملة في المحاسبة، معايير المحاسبة الدولية.
- elibrary.mediu.edu.my المعايير المحاسبية الدولية، متطلبات التوافق و التطبيق على البيئة اليمنية.
- en.m.wikipedia.org International financial reporting standards .

ـــ باللغة الأجنبية:

1- Christel Decock Good, Franck Dosne, Comptabilité Internationale : Les IAS/IRFS en pratique EDHEC Business School, Ed Economica, paris, 2004

2- Davy Essono, Cours de Comptabilité Générale. Site : www.academia.edu

3- Laurent Didelot , Odile Barbe, Maitriser L'IFRS , Groupe Revue Fiduciaire,5ème Édition ,Paris, 2009 .

4- Michel Hamon, Cours Complet de Comptabilité Générale, Paris,2008.